



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

السلوك الدولي بعد 1945

سياسة الألف والتكتلات وأثرها في العلاقات الدولية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستير تخصص تاريخ العالم المعاصر

إشراف الدكتور:

أحمد رواجية

إعداد الطلبة:

- كمال طويرات

- الخير حمادي

- فؤاد فريد عبد الحليم دلوم

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. رواجية أحمد (مشرفا)

أ. تاحي إسماعيل (رئيسا)

أ. عاشور قويدر (عضوا مناقشا)

السنة الجامعية: 1435 - 1436 هـ / 2014 - 2015 م

السلوك الدولي بعد 1945

سياسة الألف والتكتلات وأثرها في العلاقات الدولية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستير تخصص تاريخ العالم المعاصر

إشراف الدكتور:

أحمد رواجية

إعداد الطلبة:

- كمال طويرات

- الخير حمادي

- فؤاد فريد عبد الحليم دلوم

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. رواجية أحمد (مشرفا)

أ. تاحي إسماعيل (رئيسا)

أ. عاشور قويدر (عضوا مناقشا)

السنة الجامعية: 1435 - 1436 هـ / 2014 - 2015 م

إهداء:

إلى الأساتذة... ذة، وطلبة قسم التاريخ بجامعة المسيلة
نهدي هذا العمل.

طويرات كمال

حمادي الخير

دلوم فؤاد فريد عبد الحلیم

شكر وعرفان:

أولاً: الحمد والشكر لله عز وجل، الذي وفقنا في إنجاز هذا البحث
ثانياً: تتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى أستاذنا الفاضل
"أحمد مرواجعية" الذي تفضل بقبول الإشراف علينا ولم يخل علينا بنصائحه
وتوجيهاته القيمة

ثالثاً: إلى كل من شجعنا على إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة

طويرات كمال

حمادي الخير

دلوم فؤاد فريد عبد الحلیم

مقدمة

مقدمة:

التعريف بالموضوع:

فرضت التحولات الكبرى التي طرأت على الخارطة الجيو سياسية لأوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي على الساحة الدولية الجديدة، تغيرات عميقة كانت تعمل كلها تقريبا في اتجاه تأزم العلاقات الدولية، خصوصا فيما يتعلق بالقضايا الحيوية في القارة الأوروبية التي تسببت في تدهور العلاقات الأمريكية - السوفيتية، وولدت ظاهرة الحرب الباردة في العلاقات الدولية المعاصرة.

وفي ظل تزايد حدة الخلافات وعدم التوصل إلى تفاهم مشترك بين القوتين الأمريكية والسوفيتية، والرغبة في المواجهة والمنافسة من جهة، وفي جو عدم الانسجام الأوربي من جهة ثانية، لجأت الدولتان إلى اتخاذ مجموعة متنوعة من الترتيبات الأمنية والإستراتيجية في إدارة هذا الصراع الثنائي نبعت من حقيقة أن وحدات النظام الدولي كانت تسعى دائما إلى إدارة تفاعلاتها الدولية عبر ترتيبات مؤسسية تنعكس داخلها مصالح الدول الأعضاء وأهدافها، وسبل الدفاع عنها، وفي هذه الظروف والتطورات مثلت الأحلاف والتكتلات الدولية التعبير المؤسسي الرئيس لظاهرة الصراع الدولي بين القطبين بل وتشكل صميم ومحور العلاقات الدولية بعد أن تحول الصراع الثنائي إلى صراع ذو أبعاد عالمية ودولية.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لموضوع "سياسة الأحلاف والتكتلات وأثرها في العلاقات الدولية" يرجع بالدرجة الأولى إلى:

- الاهتمام الدولي المتزايد لميكانيزم الأحلاف والتكتلات الإستراتيجية لتعزيز الأمن القومي.

- الجدل الحاصل في أدبيات الأحلاف والسياسة الدولية حول أثر الأحلاف والتكتلات في العلاقات الدولية، وإمكانية وضعها في حالة الاستقرار أو اللااستقرار.
- قلة البحوث الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع، حيث انحصرت معظم الدراسات السابقة على الإطار النظري والمفاهيمي لسياسة التحالف الدولي.
- ميل شخصي نحو هذا الموضوع ذو البعد الاستراتيجي في العلاقات الدولية، ورغبة في توضيح بعض جوانبه المتعلقة بالأهداف العليا والأدوار الإستراتيجية والمصالح الحيوية.

إشكالية البحث:

تعد سياسة التحالف الدولي مظهرا من مظاهر التنظيم والتعاون الدولي، وهي ظاهرة قديمة في العلاقات الدولية ، لكن المتمعن في طبيعة العلاقات الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية يدرك أن الفكرة الأساسية من وراء الاهتمام بسياسة الأحلاف والتكتلات الدولية تعود إلى الطابع المتميز للعلاقات الدولية المتمسم بالصراع الدولي الثنائي، وتقلبات توزيع أدوار القوة في السياسة الدولية. لقد اندفعت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي إلى إقامة الأحلاف وكسب الانحيازات من أجل تأمين مجالات تحركاتها ومصالحها ذات الأهمية الإيديولوجية والأمنية والإستراتيجية، لذلك كانت التحالفات والتكتلات الدولية الصفة البارزة للعلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية كوسيلة ودرعا للحفاظ على ما تحقق للقوتين وبلوغ ما لم يتم بلوغه.

انطلاقا من ذلك كله يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة التي تتمحور حول سياسة الأحلاف والتكتلات وأثرها في العلاقات الدولية فيما يلي: ما مدى استغلال سياسة الأحلاف والتكتلات في العلاقات الدولية في ظل المتغيرات السياسية الدولية الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية؟

ومن هنا تبرز عدة تساؤلات مرتبطة بمحور الإشكالية:

1. ما هي المتغيرات الدولية الفاعلة في نشأة الأحلاف والتكتلات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية؟
2. ما هي أهم التحالفات الدولية التي ظهرت في ظل الحرب الباردة بين المعسكرين؟
3. ما مدى تأثير سياسة الأحلاف والتكتلات الدولية على استقرار العلاقات الدولية؟
4. إلى أي اتجاه سارت هذه السياسة بعد نهاية الحرب الباردة؟

المناهج المستخدمة:

إن طبيعة الموضوع وتفرع جوانبه حتمت علينا استخدام المناهج الآتية:

- المنهج التاريخي والذي يساعدنا على وضع الظاهرة المدروسة في محيطها وظروفها الأساسية، والغرض من استخدامه هو استقراء الظروف والمتغيرات السياسية والدولية التي كانت وراء نشأة الأحلاف والتكتلات الدولية، وكذا تطوراتها عبر المراحل التاريخية.

(أ) المنهج التاريخي الوصفي لوصف الظاهرة موضوع الدراسة والتعبير عنها، وذلك لأن الموضوع يتعرض إلى ماهية الأحلاف وأهدافها وتتبع نشاطاتها، كما أن الاستناد لهذا المنهج ضروري في وصف البيئة الأمنية والإقليمية والدولية.

(ب) المنهج التاريخي التحليلي، لتحليل الأوضاع السياسية والأمنية المرافقة لسياسة التحالف الدولي وتحديد طبيعة التفاعلات الدولية من جهة.

ومن جهة ثانية فإن هذا المنهج يساعدنا على استكشاف المدلولات والمعاني التي طرحتها الخطابات والآراء السياسية لبعض الساسة والزعماء في تعليقها عن المواقف وردود الأفعال اتجاه الأحداث والتطورات التاريخية.

ج) المنهج المقارن والغرض من استخدامه هو إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الأحلاف من حيث التأثير والفعالية، بالإضافة إلى مقارنة الأسباب والأهداف بين التحالفات الغربية والشرقية.

مجال وحدود البحث:

يفيدنا تاريخ الأحلاف والتكتلات في العلاقات الدولية وكذلك أدبيات الدراسة النظرية لها في السنوات الأخيرة بأن هناك أسباب ودوافع وأهداف وسياسات وراء قيام الأحلاف والتكتلات وتبني الدول لها سياسة ونهجاً.

وتسعى هذه الدراسة إلى محاولة تفسير ظاهرة الأحلاف والتكتلات في العلاقات الدولية المعاصرة والتي انبثقت بعد الحرب العالمية الثانية في ظل الصراع المحوري ولا رتكا زي بين قطبي العالم، بمعنى البحث في أسباب وميكانيزمات ونتائج الأحلاف ومضاعفاتها على الوضع الدولي في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

كما تتناول الدراسة مستقبل هذه الأحلاف بعد نهاية الحرب الباردة وظهور بؤادر النظام الدولي الجديد.

واستناداً إلى ذلك قمنا بتحديد موضوع دراستنا وفق إطار زماني الغرض منه هو حصر وتركيز نطاق الدراسة، وهذا منذ تاريخ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الحرب الباردة، وبداية تبلور نظام القطبية الاحادية .

صعوبات البحث:

لا شك أن البحث في مثل هذه المواضيع الواسعة الجوانب والتعقيد تخلق صعوبات متعددة أمام الباحث، من بينها:

- طبيعة الموضوع المرنة التي صعبت من ضبط خطة بحث بشكل يتوافق مع الأهداف المتوخاة من الدراسة.

- حدود موضوع البحث مكاناً وزماناً.

- تتوع حقول البحث المعرفية في الموضوع (تاريخ، علوم سياسية، علاقات دولية...).
- قلة المراجع النوعية على مستوى المكتبة الجامعية.

خطة البحث:

تتكون هذه الدراسة من مقدمة ومدخل وثلاثة فصول رئيسية وخاتمة، وهي كالآتي:

المدخل ويمثل الإطار النظري والمفاهيمي للموضوع، نتناول فيه المفهوم العام للحلف والكتلة، ثم الفرق بينهما، بالإضافة إلى الأسباب العامة للتحالف والتكتل بين الدول.

وفي الفصل الأول من الدراسة والذي هو بعنوان: تطور العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، فسننتظر في إلى المتغيرات السياسية والدولية الجديدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية والتي ترتبط أساسا ب بروز الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي على الساحة الدولية وتحولهما إلى القارة الأوربية، ونستعرض بعد ذلك تطور العلاقات السوفييتية-الأمريكية ، وتحديد شكل سياستهما الخارجية وتوجه اهتماماتهما نحو تشكيل الكتلة الغربية والكتلة الشرقية في إطار الحرب الباردة.

أما في الفصل الثاني المعنون ب: نشأة الأحلاف والتكتلات الدولية فقد خصص لأهم التحالفات الدولية الغربية والشرقية التي ظهرت في إطار الحرب الباردة، كما تعرضنا إلى ظهور التكتلات الدولية في دول العالم الثالث والمتمثلة أساسا في كتلة عدم الانحياز كرد فعل على سياسة الاستقطاب الدولي الثنائي وانقسام العالم بين الشرق والغرب.

وعالجنا في الفصل الثالث والأخير والذي هو بعنوان: دور الأحلاف والتكتلات الدولية في السياسة العالمية، مدى تأثير سياسة الأحلاف والتكتلات

الدولية في العلاقات الدولية من خلال علاقاتهما بالأمن الجماعي ونظام توازن القوى، ثم تطرقنا إلى مصير الأحلاف والتكتلات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، أين ترسمت نهاية الأحلاف والتكتلات الشرقية، في مقابل استمرار حلف الأطلسي وتوسعه في ظل النظام الدولي الجديد.

وختمنا الدراسة باستعراض النتائج المتوصل إليها بعد تتبعنا لمسيرة سياسة الأحلاف والتكتلات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ووصولاً إلى ما بعد الحرب الباردة وانتهاء المعسكر الشرقي.

مصادر ومراجع البحث:

تنوعت مصادر البحث ومراجعته بتنوع المجالات التي تطرق إليها الموضوع، لذلك اعتمدنا على مجموعة من الدراسات التي تناولت الموضوع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ونذكر من أهمها:

المصادر:

- هنري كسنجر: الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا، ويعد هذا الكتاب على درجة كبيرة من الأهمية، لأن كاتبه هو أحد المفكرين السياسيين الأمريكيين الذين مزجوا النظرية بالتطبيق، كما أنه أحد الرموز الذي استحق بكل جدارة أن يوصف بأنه سيد الدبلوماسية الأمريكية، فهو رجل مثقف كتب في التاريخ والسياسة الدولية، وقد وظفت هذا الكتاب في العديد من المباحث.

- يوسف بروز تيتو: عدم الانحياز ضمير البشرية ومستقبلها، أحد رموز سياسة عدم الانحياز وقد وظفته في المبحث الثاني من الفصل الثاني ويشمل هذا الكتاب على جذور سياسة عدم الانحياز ودواعي نشأتها ومبادئها، ومختلف الصعوبات التي واجهتها لاسيما في مراحلها الأولى.

- المذكرات الشخصية ومنها مذكرات هنري كيسنجر وريتشارد نيكسون التي تكتسي أهمية كبرى باعتبارها صادرة عن أحد صانعي السياسة والدبلوماسية في العالم المعاصر على الرغم من صعوبة التعامل معها بسبب توجهات أصحابها الإيديولوجية والسياسية.

المراجع:

- استفاد البحث كذلك من مراجع كثيرة ومتنوعة نذكر منها:
- محمد عزيز شكري: الأحلاف والتكتلات السياسية العالمية الذي يعتبر في نظرنا من الدراسات السابقة في هذا الموضوع، وقد استفدنا منه في السياق العام للبحث.
 - مجلة السياسة الدولية التي تضم مجموعة كبيرة من المقالات والكتابات المتخصصة في تاريخ العالم المعاصر، على غرار كتابات إسماعيل صبري مقلد، وقد تم توظيفها في عدة مباحث على اعتبار تنوع مجالاتها المرتبطة بالموضوع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وهنا نشير إلى أهمية هذه المجلة خاصة في تاريخ العالم المعاصر.
- وبالإضافة إلى ذلك فقد اعتمدنا على مجموعة متنوعة من المراجع الأخرى، وبعض الأطروحات والرسائل الجامعية التي لها صلة بعناصر البحث.

مدخل

الإطار النظري والمفاهيمي للأحلاف والتكتلات الدولية

المفهوم العام للأحلاف والتكتلات الدولية:

الحلف (L'Alliance):

يعرف قاموس العلوم السياسية الحلف على النحو التالي:

«الحلف في القانون الدولي والعلاقات الدولية هو علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر، يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب، وسياسة الأحلاف هي نقيض لسياسة العزلة التي ترفض أية مسؤولية عن أمن الدول الأخرى، وهي تتميز كذلك عن سياسة الأمن الجماعي التي تعمم من حيث المبدأ مبدأ التحالف حتى تجعله عالمياً بحيث تردع العدوان وتتصدى له عند الضرورة...»¹

وبناء على ذلك فالحلف عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر من أجل العمل معاً حول مسائل أمنية مشتركة، وتهدف هذه الدول من خلال مشاركتها في هذا الترتيب الأمني التعاوني إلى حماية نفسها من أي خطر مشترك، أو محتمل يهدد مصالحها، فهي تعتقد أنها قادرة من خلال حشد الموارد، وتوحيد الجهود على زيادة نفوذها في إطار النظام الدولي وتعزيز أمنها خارج دول الحلف.²

ومن الناحية الشكلية، فالتحالف كقاعدة لابد أن يستند إلى معاهدة دولية بالمعنى الدقيق للتعبير، ولا بد أن يكون له هيئات تسهر على حسن تنفيذ بنود هذه المعاهدة.³

ولكن هناك من يطلق مصطلح الحلف على التفاعلات الدولية واسعة النطاق، بصرف النظر عن وجود البعد التعاقدية (معاهدة) من عدمه، بل ذهب

1 – Joseph Dunner : **Dictionnaire of political science**, vision press, LTD, London, p11.

2 – مارتن غريفيتش، وتيري أوكلان: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ت: مركز الخليج للأبحاث، دار روتليدج، دبي، الإمارات العربية، 2008، ص 194.

3 – محمد طه بدوي: مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، مصر، 1976، ص 258.

البعض إلى وصف علاقات متطورة بين دولتين أو أكثر دون وجود للجانب التعاقدى أو الاتفاق الرسمي بأنها تحالف.¹

أسباب قيام الأحلاف:

تلجأ الدول إلى سياسة التحالف استجابة إلى بعض المقتضيات أو الضرورات التي تدفعها إلى تبني هذه السياسة، ومن ثم فإن الأحلاف - بصورة عامة - لا تنشأ استجابة لمبادئ وقيم الصداقة الدولية، كما يحلوا للبعض أن يصورها، وإنما تنشأ كنتيجة لمبررات أو دوافع تقتضي قيامها، ومن ثم فإن نشأتها واستمرارها أو زوالها مرهون بوجود هذه الدوافع والاعتبارات أو انقضائها.

ولعل مما يدل على صحة ذلك ما قاله تشرشل رئيس وزراء بريطانيا عام 1940م -في ذروة معارك الحرب العالمية الثانية- من أن ثمة شيئاً واحداً فقط أسوأ من القتال إلى جانب الحلفاء، ألا وهو القتال بدونهم، ويتضح من تلك العبارة أن لجوء بريطانيا إلى سياسة التحالف كان من قبيل الضرورات الحتمية التي لا مناص منها.²

إن اختيار دولة ما لطريق الأحلاف ليس مسألة مبدأ، وإنما مسألة ملائمة فالدولة التي تدخل في حلف معين تهدف إلى زيادة رصيد قوتها لمواجهة الدول الأخرى لتحقيق نوعاً من التوازن معهم، ومنع السيطرة الدولية لصالح دولة معينة أو مجموعة دول عن طريق تكوين حلف مناوئ يوازن قوتها.

1- سمعان بطرس فرح الله: العلاقات السياسية في القرن العشرين (1890-1917)، ج1، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 1980، ص67.

2 - ممدوح محمود مصطفى منصور: سياسات التحالف الدولي، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، مصر، 1997، ص161.

وقد تستغني هذه الدولة عن التحالف إذا اقتنعت بأنها من القوة بحيث يمكنها الصمود أمام أعدائها دون دعم خارجي، أو أن تكاليف الارتباطات الناجمة عن الأحلاف تفوق مكاسبها المرتقبة.¹

ولذلك ترى القوى العظمى في سياسة التحالفات تقدما استراتيجيا على أعدائها الحاليين أو المحتملين، فقد تساعد هذه التحالفات على احتواء عدو أو السيطرة على منطقة ذات أهمية استراتيجية، وبالإضافة إلى ذلك فإن التحالفات تساعد الدول الكبرى إلى حد بعيد على فرض سيطرة مهيمنة على حلفائها، مشجعة إياها بذلك على الاصطفاف وراء القوى العظمى بدلا من مواجهتها، وتحقيق من وراء ذلك جملة من المكاسب فهي تساعد أولا على التخلص من تكلفة الدفاع، لذلك غالبا ما تكون الأحلاف محط أنظار الدول الصغيرة والضعيفة. وهي توفر ثانيا أرباحا اقتصادية كبيرة، عبر زيادة التبادل التجاري، والمساعدات والقروض بين الدول الأطراف في الحلف.²

مفهوم الكتلة (Bloc):

الكتلة عصابة إيديولوجية عسكرية دائمة تعمل في أوقات السلم والحرب على السواء، تنزعها دولة قطبية، بهدف التنسيق بين أعضائها في شتى المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والإيديولوجية.³ وتمثل الكتلة ظاهرة جديدة أسفرت عنها صورة توزيع القوى على مستوى النسق العالمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وما تراكمت عليها من حالة الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.⁴

1 - خليل حسين: قضايا دولية معاصرة، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، لبنان، د.ت، ص51.

2 - مارتين غريفيش وتيري أوكلاهان، المرجع السابق، ص195.

3 - محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص287.

4 - ممدوح محمود مصطفى منصور، المرجع السابق، ص256.

وأما التعاون غير المنظم باتفاقية بيد دولتين أو أكثر، فيعرف بالانحياز (Alignment)، فالدولة التي تعتمد في معظم حاجاتها الاقتصادية أو العسكرية على دولة كبرى، أو تتلقى منها توجيهات سياسية مباشرة أو غير مباشرة تكون في حالة انحياز لها أكثر من كونها متحالفة معها.

وعكس ذلك فالدولة التي ترفض علنا ربط نفسها بأي طرف من أطراف الصراع أو المواجهة الإقليمية تسمى دولة غير منحازة، غير أن الدولة غير المنحازة هذه قد تجد نفسها عرضة لضغوط متزايدة عليها من جانب الدول الكبرى المتصارعة على النفوذ والهيمنة فتلجأ إلى التكتل لمواجهة هذه الضغوط مثل كتلة عدم الانحياز.¹

الفرق بين الحلف والكتلة:

في ضوء المفاهيم السابقة للحلف والكتلة يمكننا القول بأن كل من الحلف والتكتل هو تجمع يضم دولتين أو أكثر ويفترض مصلحة مماثلة، وخطا استراتيجيا معينا، وقد يكون التكتل بداية للتحالف، لكن الفرق بينهما يكمن في أن الحلف عادة هو تجمع ذو أغراض عسكرية سياسية بالدرجة الأولى، في حين أن التكتل قاعدة يستهدف التعاون في الشؤون السياسية أو الاقتصادية بالدرجة الأولى، هذا من الناحية الموضوعية، أما من الناحية الشكلية أو التنظيمية فالتحالف كقاعدة لا بد أن يستند إلى معاهدة دولية بعكس التكتل الذي لا يشترط فيه بالضرورة مثل ذلك.²

1 - محمد عزيز شكري: الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، الكتاب رقم 07، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص08.

2 - Merie, Marcel : **Sociologie des relations international**, Dalloz, Paris, 1982, p 459.

ومن هنا يمكننا أن نلخص إلى مدى أهمية سياسة التحالف باعتبارها أكثر خيارات السياسات الخارجية للدول واقعية والتقاء مع الطبيعة المزدوجة للعلاقات الدولية (الصراع والتعاون).

ولما كان الصراع الدولي ظاهرة سياسية ملازمة لتطور النظام الدولي، أصبحت الأحلاف والتكتلات في نظر الدول العظمى، وسيلة قانونية تضيف طابع الشرعية الدولية على سلوكاتها، خاصة في ظل فشل المنظمات الدولية (عصبة الأمم، ومن بعدها هيئة الأمم المتحدة) في تحقيق فكرة الأمن الجماعي، نظرا لعدم ملائمتها لطبيعة البيئة الدولية.

إن البحث عن الأمن باعتباره مطلبا طبيعيا يهدف أو تسعى إليه الدول لكي تحافظ على بقاءها واستمرارها ضمن النسق الدولي، قد جعل من سياسة التحالف في نظر المجتمع الدولي آلية ذات فعالية لتحقيق الأمن في بيئة دولية يسيطر عليها الشك المتبادل والخوف كالتى سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية، أين أصبحت دبلوماسية التحالفات، ومعاهدات الدفاع المشترك من بين الأنماط الحديثة للدبلوماسية الدولية.

الفصل الأول

تطور العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

المبحث الأول: المتغيرات السياسية والدولية الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية

المطلب الأول: التوسع السوفياتي في أوروبا الشرقية

المطلب الثاني: الهيمنة الأمريكية على أوروبا الغربية

المبحث الثاني: تطور العلاقات الأمريكية-السوفياتية وقيام الحرب الباردة

المطلب الأول: استراتيجية الاتحاد السوفياتي وتشكيل الكتلة الشرقية

المطلب الثاني: استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وتشكيل الكتلة

الغربية

المبحث الأول: المتغيرات السياسية والدولية الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية

لم تكد الحرب العالمية الثانية تنتهي حتى أصبح واضحاً أن تحولات وتغيرات جذرية قد طرأت على مستوى القوى الكبرى الفاعلة في السياسة العالمية، وبنهاية الحرب تغيرت بالفعل موازين القوى في العالم، فقد انهارت دول عظمى مثل ألمانيا واليابان، وتراجعت دول أخرى مثل بريطانيا وفرنسا، وخرجت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وهما قوتين تسيطران على عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً، وتغيرت الخريطة السياسية في وسط وشرق أوروبا.

المطلب الأول: التوسع السوفياتي في أوروبا الشرقية

كان الاتحاد السوفياتي خلال الحرب العالمية الثانية قد نجح في إحكام سيطرته على مناطق شاسعة في أوروبا، كشفت على نحو متزايد رغبة السوفيات في التوسع من أجل تأمين المصالح الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي، ضد أي غزو ألماني في المستقبل فمن هذا المنطلق أصبح التفكير الاستراتيجي للقادة السوفيات متركزاً حول التوسع شرقاً.¹

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، وانتصار دول الحلفاء وهزيمة ألمانيا النازية اجتمع الحلفاء في (يالطا-بوتسدام)، لوضع ترتيبات الوضع الدولي خاصة في أوروبا²، وهناك ظهرت الخلافات السياسية والإيديولوجية العميقة بين الطرفين السوفياتي والغربي حول مصير ومستقبل دول أوروبا الشرقية، لكن رغم ذلك ولاعتبارات تتعلق بموازين القوى الدولية وبالمواقع التي يسيطر عليها كل طرف،

1 - آلان تد: ديمقراطيات وديكتاتوريات سادت أوروبا والعالم (1919-1989م)، تر، مروان أبو حبيب، الحوار الثقافي، بيروت، لبنان، 2004، ص219.

2 - عبد العظيم رمضان: تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د.ت، ص207.

وبالدور الذي لعبه في الحرب لم يكن أمام الحلفاء أفضل من التوقيع على معاهدة (يالتا-بوتسدام)، التي رسمت وثبتت الحدود الجغرافية-السياسية في أوروبا خاصة، وعلى النطاق العالمي عموماً.¹

والحقيقة أن الاتحاد السوفياتي منذ الحرب العالمية الثانية وهو يرغب في الانفراد بشرق أوروبا، ولم تكن بريطانيا تعترض على ذلك شريطة إستثناء القسم المتاخم لحوض البحر الأبيض المتوسط منها، بسبب السياسة التقليدية البريطانية التي تقتضي إبعاد روسيا عن البحر الأبيض المتوسط ومع أن الرئيس الأمريكي روزفلت كان يعارض سياسية تقسيم مناطق النفوذ، إلا أن هذه السياسة كانت قد قطعت شوطاً كبيراً في أوروبا الشرقية خلال الحرب بفضل الانتصارات السوفياتية على الجيوش الألمانية.²

كان لستالين أهداف محددة في هذا المجال منها الاعتراف بالمناطق السوفياتية التي تم الاستيلاء عليها خلال الحرب، والسيطرة على البلدان الواقعة على الحدود الروسية مع أوروبا³، ولقد وضعت هذه السياسة قيد التنفيذ في أوائل 1944م، حين أخرج الجنود السوفيات الجيش الألماني من أوروبا الشرقية، ونظراً لأن ستالين كان عازماً على عدم معاناة الاتحاد السوفياتي من الغزو مستقبلاً خاصة وأن هذه الدول كانت ذات أنظمة معادية للشيوعية، ومتحالفة أثناء الحرب مع ألمانيا النازية على غرار المجر ورومانيا، بالإضافة إلى الرغبة في الاستحواذ على مزيد من الموارد، لذلك كان أمراً حيوياً للاتحاد السوفياتي أن تحكم هذه الدول من قبل حكومات متعاونة معه.⁴

1 - ممدوح نصار وأحمد وهبان: التاريخ الدبلوماسي: العلاقات السياسية بين الدول الكبرى (1815-1991م)، قسم العلوم السياسية، الإسكندرية، مصر، ص 250.

2 - لويس شنايدر: العالم في القرن العشرين، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت، ص 177.

3 - سميح عبد الفتاح: انهيار الإمبراطورية السوفياتية، دار الشروق، عمان، الأردن، 1996، ص 22.

4 - آلان تد، المرجع السابق، ص ص 227-228.

وينقسم المؤرخون بشأن الأهداف الحقيقية للتوسع السوفياتي ودوافعه سنة 1945 إذ يرى المؤرخون التقليديون أن ستالين قد يكون أخذ قرارا في أوائل 1943م حول سياسة التوسع الإقليمي كجزءا من استراتيجية شاملة لتحدي الرأسمالية الغربية ومحاولة للهيمنة العالمية، من خلال استغلاله أي مناسبة لتوسيع الأراضي السوفياتية وخلق الانقسامات بين الحلفاء.

وفي الفترة الأخيرة طرح المؤرخون أن يكون السبب الرئيسي من التوسع السوفياتي هو إمكانية عودة ألمانيا كقوة مهيمنة على أوروبا قد تشكل تهديدا جديدا للاتحاد السوفياتي، وهو الأمر الذي دعى السوفيات إلى التعاون مع الغرب في الحرب ضد النازية.¹

وهكذا أصبحت الحقيقة الواضحة في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية أن روسيا السوفياتية تسيطر على أجزاء كبيرة في القارة الأوروبية (ألمانيا والنمسا بحق الفتح)، وتسيطر سيطرة كاملة على دول أوروبا الشرقية التي حررها الجيش الأحمر من الاحتلال النازي، وهي بولندا، تشيكوسلوفاكيا، المجر، رومانيا، بلغاريا، يوغسلافيا وألبانيا، وهي تعمل من أجل جعل هذه الدول تابعة للاتحاد السوفياتي.²

إن هذه التطورات التي حصلت على الخريطة السياسية لأوروبا جعلت من نتائج الحرب العالمية الثانية غير متجانسة، مع ما أفرزته هزيمة ألمانيا من حقائق عملية، فقد أصبحت القوات السوفياتية في قلب أوروبا ومعسكرة في برلين، وبأسطة نفوذها على معظم مناطق أوروبا الشرقية، فرضت واقعا سياسيا وإيديولوجيا جديدا.³

1 - ريتشارد نيكسون: الحرب الحقيقية، تر: سهيل زكار، ط1، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، 1983، ص24.

2 - عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية الحديثة والمعاصرة (1815-1970م)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2004م، ص455.

3 - كاظم هاشم نعمة: حلف الأطلسي، ط1، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2003، ص29.

ولقد علق هنري كسينجر على هذه المستجدات بقوله: «... كان النفوذ السوفياتي في أوروبا الشرقية متغيراً جديداً، مهما خلع عليها ساسة أمريكا من مسمى...»¹.

المطلب الثاني: الهيمنة الأمريكية على أوروبا الغربية

خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية أغنى وأقوى دولة في العالم، فقد عمّ الدمار والتدهور الاقتصادي أغلب مناطق العالم بسبب الحرب، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية استمرت في بلوغها لأعلى درجات الرخاء الاقتصادي²، وبسبب الإمكانيات الضخمة التي تمتلكها، ونتيجة للحرب العالمية الثانية استطاعت الولايات المتحدة أن تمد نفوذها إلى مجموعة كبيرة من الدول التي وفرت لها بموجب قانون الإعارة والتأجير، الأسلحة والمنتجات الضرورية للحرب³.

وفي السياسة الخارجية كان إيثار الولايات المتحدة الأمريكية التقليدي نحو العزلة قد مهد الطريق إلى قبول المسؤوليات الملقاة على عاتق الدول الكبرى، خاصة فيما يتعلق بالعالم الغربي في ظل تفهقر بريطانيا وفرنسا، وتراجع مركزهما ونفوذهما في السياسة العالمية⁴، ففي المراحل الأخيرة من الحرب العالمية الثانية بدأ مخططو الاستراتيجية الأمريكية في صياغة نظام دفاعي يضمن أمن ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي الجديد الذي بدأ يتشكل بعد هزيمة

1 - هنري كسينجر: الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا، تر: مالك فاضل البديري، دار الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1995، ص40.

2 - لويس شنايدر، المرجع السابق، ص 169.

3 - رياض الصمد: العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج2، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1982، ص218.

4 - علي صبح: الصراع الدولي في نصف قرن (1945-1995)، ط2، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2006، ص19.

دول المحور، وارتكز هذا النظام على ضرورة إرساء شروط جيوبوليتيكية في قارة أوروبا وآسيا تصون المصالح الأمريكية.¹

وطبقا لهذه الرؤية قامت إدارة ترومان بتنفيذ هذه المهمة التي تداخلت فيها الاعتبارات الداخلية مع الدوافع الجيوبوليتيكية والاقتصادية والعسكرية، خاصة بعدما أيقنت الإدارة الأمريكية أن العالم أصبح ثنائيا في توزيع القوة في الاقتصاد والإيديولوجيا والوجود العسكري والمناطق الإقليمية.²

كانت نقطة التحول هي مبدأ ترومان مارس 1947م، عندما أعلن الرئيس الأمريكي أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتسلم مسؤولية بريطانيا في اليونان وتركيا وأنها تساعد كل دولة راغبة في مقاومة الشيوعية، وبهذه الصورة بدأت الهيمنة الأمريكية في أوروبا، وبهذه الصورة أيضا بدأت الحرب الباردة.³

وفي الوقت نفسه بدأت فترة الانصهار الكامل بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية في بوتقة الحاجة الأوروبية إلى الدولارات الأمريكية، عندما قرر الكونغرس إضافة إلى معونة تركيا واليونان، أن يساعد على إنعاش اقتصاديات داخل أوروبا الغربية.⁴

وفي 05 جوان 1947م، وقف الجنرال مارشال في جامعة "هارفرد" الأمريكية ليعلن "أن الحالة في أوروبا خطيرة جدا"، ووصف أن مشروعه موجه ضد الجوع والفقر واليأس والخراب، إذ تستهدف الإدارة الأمريكية من ورائه تقديم العون الاقتصادي، وتحقيق التعاون المتبادل بين دول أوروبا الغربية وإنعاشها

1 - كريم حجاج: تعاظم القوة (الأمن القومي وإدارة ترومان)، مجلة السياسة الدولية، العدد 115، الأهرام المصرية، جانفي 1994، ص 317.

2 - كاظم هاشم نعمة، المرجع السابق، ص 47

3 - إكزافييه غيوم: العلاقات الدولية، تر، قامس المقداد، مجلة الفكر السياسي، ص 35.

4 - رياض الصمد، المرجع السابق، ص 130.

وإعادة تعميرها من حالة الخراب والدمار التي لحقت بها بسبب الحرب العالمية الثانية.¹

والحق أن دول غرب أوروبا كانت تعاني من الدمار بشتى صوره، فضلا عن ذلك فقد كانت الأوضاع الداخلية في تلك الدول، وكذا الأوضاع المحيطة بها في القارة الأوروبية تنذر بوقوعها تحت سيطرة إحدى القوتين السوفياتية أو الأمريكية، إذ كانت في حاجة ماسة إلى العون الاقتصادي، لكن التقارب التاريخي بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية سهل من دخول الأمريكيين إلى أوروبا.² لقد اشترطت الإدارة الأمريكية لاعتماد مشروع مارشال إلغاء الحواجز الجمركية والنقدية لأوروبا، وأن تفتح أسواقها وثرواتها أمام التجارة الأمريكية، ولم تستثني الولايات المتحدة الأمريكية بموجب هذا المشروع دعوة دول أوروبا الشرقية للاستفادة منه، ولذلك كان لتلك الدعوة الأثر السيء لدى الاتحاد السوفياتي الذي اعتبر المشروع ظاهرة من ظواهر التسلط الأمريكي على دول أوروبا الغربية.³

وعملا بالمشروع أو البرنامج الأوروبي للإنعاش، نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق انتعاش اقتصادي سريع في سبعة عشرة دولة ممتدة من أيسلندا إلى تركيا، ولم تنقطع المساعدات الأمريكية لأوروبا، إذ استمرت مساعداتها في صورة منح وقروض، فمثلا ما بين 1945 إلى سنة 1962م، حصلت دول أوروبا الغربية على مساعدات اقتصادية وعسكرية بلغ إجمالها خمسة وأربعين

1 - نزيرة الأفندي: رياح التغيير في العلاقات الأوروبية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 41، جويلية 1973، ص 147.

2 - ليلي مرسي وأحمد وهبان: حلف شمال الأطلسي (العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 32.

3 - مجموعة من المؤلفين الغربيين: قضايا عصرنا منذ 1945، تر، نور الدين حاطوم، دار الفكر، الكويت، 1972، ص 624.

مليار دولار، منها تسعة مليارات لفرنسا، وحصلت بريطانيا على ثمانية مليارات دولار.¹

ومهما يكن الأمر فقد كان لمشروع مارشال الدور الأكبر في استعادة بلدان غرب أوروبا لعافيتها الاقتصادية وبسرعة كبيرة، الأمر الذي كان من شأنه تثبيت دعائم النظم الليبرالية في تلك الدول، ومن ناحية أخرى كان لمشروع مارشال دور كبير في دعم التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا على طريق التحالف والهيمنة.²

طرح المؤرخون أسبابا عديدة لتبني الولايات المتحدة الأمريكية سياسة المساعدات الاقتصادية منها ضرورة التصدي للمد الشيوعي واحتوائه، لكن هناك تغيرات أخرى كثيرة منها أن التطورات السياسية في البلدان التي لا تؤيد النظام الرأسمالي تأييدا كاملا قد تعرّض مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية كقوة عالمية عظمى، ولذلك وجب العمل على مقاومة هذه التطورات، ومن جهة أخرى فإن الحركات القومية في المستعمرات الأوروبية كانت تهدد الموارد الحيوية للمواد الأولية والأسواق.³

وثمة أسباب أخرى وراء سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم المساعدات الاقتصادية لدول أوروبا الغربية، ينبع بعضها من المجمعات الصناعية والعسكرية الأمريكية التي استفادت من اقتصاد الحرب، والتي دفعت بالإدارة الأمريكية لضرورة ضمان استمرار النمو والتقدم الصناعي الذي قد يساعد على إبعاد شبح كساد اقتصادي جديد في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا⁴، فضلا عن

1 - عبد العزيز نوار ومحمود محمد جمال الدين: تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن 16م إلى القرن 20م، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2005، ص226.

2 - بيار ميكال: تاريخ العالم المعاصر (1945-1991م)، تر: يوسف ضومط، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص ص 90-91.

3 - آلان تد، المرجع السابق، ص261.

4 - كاضم هاشم نعمة، المرجع السابق، ص48.

ذلك فإنها تحقق من وراء ذلك مكاسب اقتصادية واستراتيجية تخدم الاقتصاد الأمريكي، بأن تجعل من أوروبا الغربية سوقاً أمام بضائعها ومنتجاتها، وتحقق أيضاً ارتباطاً وثيقاً بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الأوروبي، ولذلك تحول دون توجه دول أوروبا الغربية وتضمن عدم استقطابهم داخل دائرة النفوذ السوفياتي.¹

بهذا تعتبر المساعدات الاقتصادية التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وسيلة فعالة لزيادة التأثير في البلدان المستفيدة منها، لأن الهدف الرئيسي منها هو ضمان تبعية الاقتصاد الأوروبي، مروراً بخلق منظومة اقتصادية دولية تحافظ على استمرار التوجهات الليبرالية لهذه الدول، وانتهاءً بمبدأ المظلة الأمنية الأمريكية لعزل المراكز الصناعية عن الضغوط النابعة عن التفوق العسكري النسبي للاتحاد السوفياتي.²

ومن هنا فإن الهيمنة الأمريكية حتى وإن لم تكن صريحة على لسان الخطاب السياسي الأمريكي، كانت معالمها تبرز في السياسة والاقتصاد وفي الاستراتيجية، فالوقوف إلى جانب الحلفاء ضد ألمانيا النازية كان يمثل تقريراً فكرياً وسياسياً للموقف، ثم أن الحرص على إبقاء الأنظمة السياسية في غرب أوروبا في وجه احتمالات التغيير من الداخل كان هدفاً إضافياً التماسك السياسي للأنظمة الرأسمالية الليبرالية، وعندما جندت الولايات المتحدة الأمريكية قدراتها الاقتصادية لإعمار أوروبا كان ذلك من أجل احتياجات أمريكية اقتصادية وفي الوقت نفسه من أجل الهيمنة.

1 - عبد الخالق عبد الله: **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، الكتاب رقم 133 من سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، جانفي 1989، ص 63.

2 - سعيد اللاوندي: أوروبا... أمريكا وإشكالية الهيمنة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 141، جويلية 2000، ص 182.

المبحث الثاني: تطور العلاقات الأمريكية-السوفياتية وقيام الحرب الباردة

إن سنوات 1945-1948م، كانت من أكثر المراحل دقة في العلاقات الدولية نظرا لتوتر وتأزم العلاقات السوفياتية-الأمريكية حول مجموعة من القضايا الخلافية بينهما.¹

هذا وقد أثار التوسع السوفياتي في أوروبا الشرقية تخوف الدول الغربية، ولم يكن بالإمكان التوصل إلى تفاهم مشترك بين القوتين الأمريكية والسوفياتية، بل كان سوء التفاهم والتشكيك في صدق النوايا وعدم الثقة هي السمات والسلوكيات السائدة بينهما.²

لقد أخذت تناقضات القوتين تبرز على الساحة الدولية بشكل لم يعد من الممكن تجاوزها أبعد مما سمحت به ضرورات الحرب والتحالف ضد الخطر النازي، بعد بروز الدولتين كقوى ديناميكية هائلة بطاقتها الاقتصادية والعسكرية، وبما أصبح لهما من ثقل استراتيجي مؤثر في توازنات القوى العالمية الجديدة، وبامتداد هيمنتها السياسية والإيديولوجية إلى الدول الأوروبية والعالمية.³

وقد كان من شأن هذه الأجواء العدائية أن تزايدت حدة التوترات على مستوى النسق العالمي، وأوجدت مجالات جديدة للاحتكاك والصراع الدولي الذي كاد أن يصل في تأزمه في مواقف كثيرة إلى نقطة الانفجار.⁴

1 - رياض الصمد، المرجع السابق، ص 125.

2 - عبد الخالق عبد الله، المرجع السابق، ص 62.

3 - إسماعيل صبري مقلد: تحركات العملاقين على طريق الوفاق، مجلة السياسة الدولية، العدد 39، جانفي 1975، ص 73.

4 - بيار ميكال، المرجع السابق، ص ص 79-79.

لتتطلب مرحلة جديدة في العلاقات الدولية اصطلاح عليها اسم الحرب الباردة، إنها السبيل الثالث ما بين الدبلوماسية، واستخدام الجيوش، إنها استمرار الحرب بوسائل أخرى.¹

وشهدت هذه المرحلة بداية الاستقطاب الدولي في أعنف صورها، وترتب على هذا الاستقطاب الثنائي أن أصبح المجتمع الدولي مقسما تقريبا في نطاق كتلتين لكل منها إمكانات هائلة من القوة والتجانس في الإيديولوجية تلعب فيها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي دور القيادة في مركز التحكم والسيطرة شبه المطلقة، رغم ما قيل من إجراءات التنسيق والتشاور بين أطراف كل كتلة.²

لقد أصبحت الصراعات الإيديولوجية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية بمثابة إحدى القوى الرئيسية الحاكمة في سلوك الدول، والمبرر الوحيد لكثير من تصرفاتها، حتى تكون في إطار الشرعية الدولية، وتحضى بالقبول الدولي بدلا من المبررات المصلحية والقومية التقليدية.³

وفي تعليقه على مدى التدهور الذي لحق بعلاقات القطبين صرح "وتسون تشرشل" في خطاب ألقاه في ولاية ميسوري الأمريكية عام 1946م أن ثمة إقتناعا غربيا بأن السوفيات لا يعرفون إلا منطق القوة ومن ثم فليس أمامنا من سبيل سوى التكتل من أجل التصدي للمحاولات التوسعية السوفياتية، كما أشار إلى أن ستارا حديديا بات يقسم أوروبا إلى شطرين يخضع أحدهما إلى السيطرة والهيمنة السوفياتية المطلقة.⁴

1 - فرانك دانيونوا: (CIA) حكاية سياسية 1947-2007، تر، عبير المنذر، دار الانتشار العربي، ط1، بيروت، لبنان، 2009، ص66.

2 - إسماعيل صبري مقلد: الاستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الأبحاث العربية، ط2، بيروت، لبنان، 1985، ص 213.

3 - عبد الحميد البطريق، المرجع السابق، ص455.

4 - ممدوح نصار وأحمد وهبان، المرجع السابق، ص251.

المطلب الأول: استراتيجية الاتحاد السوفياتي وتشكيل الكتلة الشرقية

في ظل اشتداد الصراع بين القوتين السوفياتية والأمريكية، وسياسة الاستقطاب الثنائي عزم الاتحاد السوفياتي على تأمين حدوده الغربية بالسيطرة الكاملة على دول شرق أوروبا التي تقع على تلك الحدود، وذلك بالعمل على تثبيت حكومات موالية له تطبق النظام الشيوعي، وهو ما تم فعلا في رومانيا، بلغاريا يوغسلافيا، ألبانيا، المجر وبولندا، وبقيت تشكوسلوفاكيا محتفظة بنظامها الديمقراطي فترة من الزمن إلى أن حدث الانقلاب الشيوعي فيها في فبراير من سنة 1948م.¹

ومع تطور الحرب الباردة تغيرت نوايا ستالين، وتحرك نحو إقامة أنظمة جديدة في أوروبا الشرقية، جرى تنظيمها وفق استراتيجية شاملة سياسة واقتصادية تماثل ما هو قائم في الاتحاد السوفياتي، وانطلاقا من هذه الاستراتيجية تشكلت الجمهوريات الديمقراطية الشعبية الشيوعية واتخذت دساتير جديدة على غرار الدستور السوفياتي.²

تم دمج الأحزاب الاشتراكية في الحزب الشيوعي السوفياتي، ومن جهة أخرى قام بتطهير العناصر الرافضة لسلطة الحزب الشيوعي بهدف إيجاد نظم سياسية مماثلة للنظام السوفياتي.³

وبالتوازي مع هذه التحولات قام الاتحاد السوفياتي بإبرام مجموعة من المعاهدات مع دول أوروبا الشرقية، كما عقدت دول الديمقراطيات الشعبية معاهدات بين بعضها البعض برعاية سوفياتية، تتضمن شروطا اقتصادية

1 - عبد الحميد البطريق، المرجع السابق، ص 457.

2 - محمد السيد سالم: تطور السياسة الدولية في القرن العشرين، ج2، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1982، ص 567.

3 - وهيب أبي فاضل: موسوعة عالم التاريخ والحضارة، ج7، (العالم في النصف الثاني من القرن العشرين)، ط1، نوبليس، بيروت، لبنان، 2003.

وعسكرية، وقد بلغ عدد هذه المعاهدات ثلاثة وعشرون معاهدة ما بين عامي 1943 و 1949 التي كرّست الهيمنة السوفياتية على أوروبا الشرقية.¹

وفي سبتمبر 1947م أعلن الاتحاد السوفياتي عن إنشاء المكتب الإعلامي الشيوعي "الكومنفورم"، الذي ضم في عضويته الأحزاب الشيوعية في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، ومن ناحية ثانية تم إقامة مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة "Cauncil of matual economic Assistanse" (الكوميكون) في 25 جانفي 1949م، وهو مشروع يوازي مشروع مارشال الذي رفضه الاتحاد السوفياتي وباقي دول أوروبا الشرقية.²

وبهذا أصبحت الكتلة الجغرافية الجيوبوليتيكية الممتدة من المحيط الهادي في الشرق إلى غرب أوراسيا تحت نفوذ قوة قارية ذات عقيدة شيوعية، تمتلك قدرات اقتصادية وسياسية وعسكرية كبرى.³

هكذا نظم الاتحاد السوفياتي إمبراطوريته تنظيمًا صارما، وأصبحت مهمة القوات السوفياتية هي الدفاع عن وجود الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية في وجه التحدي الأمريكي، ولتحقيق هذه المهمة، اعتمدت الحكومة الستالينية على استراتيجية دفاعية تميزت بتعزيز قواتها المتمركزة في أوروبا لدرع المحاولات الغربية.⁴

1 - آلان تد، المرجع السابق، ص 229.

2 - محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 569.

3 - كاظم هاشم نعمة، المرجع السابق، ص 29.

4 - محمد علي الفوري: العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،

2002، ص 190.

المطلب الثاني: استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وتشكيل الكتلة الغربية

في إطار تصاعد التهديدات الشيوعية في أوروبا، صعدت الولايات المتحدة الأمريكية من التزامها بالتصدي لخطر التوسع الشيوعي، ولم تقتنع باستخدام الدبلوماسية الاقتصادية.¹

إن الأساليب التي استخدمت ضد النازيين لم تفلح في مواجهة تهديد شمولي يسعى إلى تقييد وإخضاع الشعوب الواقعة تحت سيطرته، حينذاك كان المستهدف هو جيش احتلال، أما الآن فالواقع مختلف، على الأمريكيين مواجهة عقيدة، فلقد كانت الأساليب السوفياتية أشد فعالية من مثيلاتها الأمريكية وبدا جليا أنها متقدمة عليها في صوب الإستقطاب، وحتى الستار الحديدي كان غير قابل للاختراق بتقدير الأمريكيين أنفسهم.²

وبناء على ذلك كان من المحتم على الولايات المتحدة الأمريكية في ظل هذه الأوضاع أن تعمل على وضع خطة شاملة تمكنها من التصدي لهذه الأخطار الشيوعية التي باتت تهدد مصالحها وقيمها الإيديولوجية.³

كان عام 1947م، نقطة تحول في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، وذلك بعد أن رأت أن الاتحاد السوفياتي مصمم على سياسة التوسع بغير حدود، وأن هذه السياسة التي تهدد المصالح الأمريكية يجب أن تقاوم بكل الوسائل للدفاع عن الشعوب التي يهددها الخطر الشيوعي.⁴

1 - جوزيف فرانكل: العلاقات الدولية، تر، عبد الرحمن القصيبي، ط2، مطبوعات تهامة، جدة، السعودية، 1984، ص105.

2 - فرانك دانيو، المرجع السابق، ص69.

3 - عبد الحميد البطريق، المرجع السابق، ص369.

4 - John S Panier : American Foreign Policy Since World War, Preager, New York, 1960, pp13-14.

وقد تمثلت أبرز ملامح ذلك التحول الكبير في الاستراتيجية الأمريكية في تبنيها ما عرف بسياسة الاحتواء (Containment)، التي صاغ ملامحها الأولى الخبير الدبلوماسي "جورج كينان" * عام 1947م، وقد استهدفت هذه السياسة حصر نطاق المد الشيوعي داخل مناطق نفوذه وإحكام الخناق حوله بهدف الحيلولة دون اتساعه أو امتداده إلى مناطق أخرى من العالم.¹

ومن العوامل المشجعة على تبني الولايات المتحدة الأمريكية لهذه السياسة آنذاك ما كانت تتمتع به من تفوق في قدراتها العسكرية والاقتصادية، ولا سيما قدراتها الذرية على وجه الخصوص، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع في دول أوروبا الغربية، وعدم تمكن هذه الأخيرة من التصدي لخطر المد الشيوعي بمفردها، فقد قدرت الإدارة الأمريكية أن الوقت قد حان لكي تتولى بنفسها مسؤولية الدفاع عن العالم الغربي، وقيمه الليبرالية الديمقراطية في مواجهة التطلعات السوفياتية.²

إن محتوى هذه الاستراتيجية هو أنه يتعين على السياسة الأمريكية أن تركز جهودها على الاحتواء الصارم للنزعة التوسعية السوفياتية، وذلك من خلال محاصرة الاتحاد السوفياتي وتطويره بجدار من الأحلاف العسكرية الموالية للغرب،

* - جورج كينان: من أبرز الدبلوماسيين الأمريكيين الخبراء في الشؤون السوفياتية، عمل مستشارا بالسفارة الأمريكية لدى موسكو، وقد أورد كينان الملامح الرئيسي لسياسة الاحتواء في بريقة يبعث بها عام 1946، إلى وزارة الخارجية الأمريكية، أشار فيها إلى أنه يتعين التصدي بحسم للنزعة التوسعية السوفياتية، حيث لم يعد ثمة أمل في إقامة علاقات طيبة مع الاتحاد السوفياتي، وهو الأمر الذي أشار إليه كينان في مقال له بعنوان السلوك السوفياتي، نشره في مجلة "Foveign Affairs" عام 1947م، مبررا فيه طبيعة هذه الاستراتيجية، وتم توقيع المقال باسم السيد (X)، عرف فيما بعد أنه جورج كينان، وتعد مقالة السيد (X) أكثر المقالات المتعلقة بسياسة الولايات المتحدة الخارجية شهرة في القرن العشرين. ينظر ممدوح نصار، مرجع سابق، ص 252.

1 - إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 213، 215.

2 - محمد علي الفوزي، المرجع السابق، ص 334.

فضلا عن ضرورة تشديد الضغوط على الدول السائرة في فلكه، لحملها على التخلي عن العقيدة الشيوعية البروليتارية.¹

وقد انبنت سياسة الإحتواء على رؤية غربية مفادها أن السياسة الدولية هي صراع من أجل الهيمنة والسيطرة على العالم، وأن الاتحاد السوفياتي يرى في الغرب قوة إمبريالية تسعى إلى قهر العالم والهيمنة عليه وانطلاقا من هذه النظرة يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تضع كل إمكاناتها السياسية الدبلوماسية والاقتصادية، وحتى العسكرية للدفاع عن العالم الحر.²

إن إرادة واشنطن في وضع حد نهائي لتوسع الشيوعية الدولية في شرق أوروبا ووسطها، والذي أخذ يتجه نحو تطويق الأمريكيين سياسيا واستراتيجيا، وإضعافهم إقتصاديا بمنعهم من الوصول الحر إلى مصادر المواد الأولية، والمنافسة الضرورية لتصريف إنتاجهم هو الذي كان وراء تبني سياسة الإحتواء.³

وفي هذا الصدد صرح الرئيس الأمريكي تورمان في خطاب له سنة 1947 بقوله: "أنا أؤمن بأن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتبع سياسة للدفاع عن الشعوب الحرة التي تقاوم الإضطهاد، أنا أؤمن بأن على الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة الشعوب الحرة لكي تستطيع أن تحدد مستقبلها ومصيرها من دون تدخلات خارجية...".⁴

لقد شكل هذا الخطاب تعهدا أمريكيا صريحا، والتزاما واضحا تلتزم بهما الولايات المتحدة الأمريكية للتصدي للمد الشيوعي والنفوذ السوفياتي في أوروبا، وفي أي مكان آخر في العالم، بكافة الوسائل بما في ذلك الوسائل العسكرية.

1 - هنري كيسنجر: مذكرات، تر، عاطف أحمد عمران، ج1، دار الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2005، ص21.

2 - مجموعة من المؤلفين الغربيين، المرجع السابق، ص622.

3 - عبد الحميد البطريق، المرجع السابق، ص 458.

4 - عبد الخالق عبد الله، المرجع السابق، ص63.

ومن جانب آخر اعتبر الخطاب نقطة تحول مهمة في تاريخ العلاقات الدولية، فقد كان الخطاب بمثابة تأكيد رسمي من الولايات المتحدة الأمريكية بأنها سوف تقوم بدور حامي الأمن والسلام في العالم.¹

وهكذا فقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إخضاع دول أوروبا الغربية لنفوذها وتشكيل الكتلة الغربية، بفضل تلك الإستراتيجية الجديدة التي تبنتها الإدارة الأمريكية، بعد أن قدرت أن الوقت قد حان للإنشغال بالرؤى الجيوسياسية المستقبلية ومدى أهميتها في العلاقات الدولية.²

1 - عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، المرجع السابق، ص 225.

2 - يقول هنري كيسنجر في مذكراته: "... كنا نعتقد طيلة أكثر من قرن، أن لا حاجة لنا للإهتمام بالمشاكل الإستراتيجية، مادام محيطان يحميان حدودنا، وتخلينا لقاء ذلك من قدرات كبيرة أخرى، كنا نلزم أنفسنا بها، بفضل سلامة تحركاتنا، وبما أن أهميتها في العالم كانت مستقلة عن قدرتنا المادية، وكان لدينا السبيل إلى ترك عزلتنا، والإنخراط في إلتزامات مفاجئة كانت غاية جميعها أدبية حتى أن جهودنا العسكرية كانت معنوية وكانت تركز كثيرا على المنطق الرمزي أكثر مما هو على الجغرافيا السياسية.

استنتاجات الفصل:

كان من الواضح أن النظام الدولي الجديد الناشئ بعد الحرب العالمية الثانية كان نظاما ثنائيا، وكان لا بد في ظل هذه الثنائية القطبية من استقطاب أكبر عدد ممكن من الدول، إما تحت تأثير الضغوط التي تمارسها إحدى الدولتين الأمريكية والسوفييتية، أو خوفا من إحداهما.

وهكذا فقد استطاعت كل من الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية أن يخضعا أوروبا لسيطرتهم شبه الكاملة، فقد استطاع السوفييت أن يفرضوا نفوذهم وهيمنتهم على أوروبا الشرقية، في حين نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إخضاع دول أوروبا الغربية لنفوذها، وتدرجيا تكرر إنقسام العالم إلى كتلتين شرقية بقيادة الإتحاد السوفياتي، وغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما عبر عنه "ترومان" في خطاب له عام 1947 بقوله: «إن على جميع الأمم في العالم أن تختار في هذه اللحظة من التاريخ أسلوبها الخاص في الحياة، إن الخيار المطروح أمام هذه الأمم هو خيار محدد وواضح بين أسلوبين لا ثالث لهما...»

وخلاصة القول أن تقسيم العالم إلى شرق وغرب هو عمليا تقسيمه إلى مناطق نفوذ تابعة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي إن الدولتين تتصدران دول الشرق والغرب بمؤسساتهم العسكرية والسياسية والدبلوماسية المختلفة كأدوات في صراعهما الثنائي من أجل الهيمنة على دول العالم، فالظروف التاريخية والمعطيات الجيوبوليتيكية ساهمت فعلا في تدعيم وتعزيز تفوق الدولتين على العالم، وبدا لفترة من الزمن أن هذا التفوق غير قابل للتغيير.

الفصل الثاني

نشأة الأحلاف والتكتلات في العلاقات الدولية الجديدة

المبحث الأول: نشأة الأحلاف العسكرية الدولية

المطلب الأول: الأحلاف العسكرية الغربية

المطلب الثاني: الأحلاف العسكرية الشرقية

المبحث الثاني: ظهور التكتلات الدولية في العالم الثالث

المطلب الأول: كتلة عدم الانحياز ودوافع نشأتها

المطلب الثاني: استراتيجية كتلة عدم الانحياز

المبحث الأول: نشأة الأحلاف العسكرية الدولية

كان الهدف المعلن الاستراتيجية لاحتواء وهو إحباط نزعة التوسع السوفييتية وكتلة دول شرق أوروبا بجدار عازل من الأحلاف والقواعد العسكرية التي تحول دون اختراع السوفييت لخط التقسيم الفاصل بين المعسكرين، ومنع امتدادهم إلى مناطق نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية.¹

وعلى ضوء هذه الاستراتيجية نشأت الأحلاف، التي أصبحت تمثل الخط الرئيسي في استراتيجية المعسكرين الغربي والشرقي، حيث شهدت الفترة ما بين (1947-1955م)، اندفاعا أمريكيا قويا نحو إقامة التحالفات العسكرية في مناطق مختلفة من العالم، حتى أصبحت تلك الفترة تعرف بـ "فترة جنون الأحلاف في السياسة الأمريكية".²

المطلب الأول: الأحلاف العسكرية الغربية

1- حلف معاهدة شمال الأطلسي:

كان هذا الحلف هو أول الأحلاف العسكرية المعاصرة، والذي بدأت فكرة إنشائه بتوقيع ميثاق بروكسل عام 1948م، حيث كان هذا الميثاق هو النواة الحقيقية لحلف شمال الأطلسي، على الرغم من أن بعض الدارسين في العلاقات الدولية يعتقدون أن التكتل كان موجودا قبل عقد الحلف رسميا.³

لقد كان هذا الميثاق يضم الدول الأوروبية بلجيكا، هولندا ولكسمبورغ، بالإضافة إلى فرنسا وبريطانيا، ولكن سرعان ما تبين أن تلك الدول غير قادرة بمفردها على الوقوف في وجه ما اعتبر أنه توسعا سوفييتيا نحو الغرب، فاقترحت كل من فرنسا وبريطانيا على الولايات المتحدة الأمريكية فكرة الإنضمام للحلف،

1 - ليلي مرسي وأحمد وهبان، المرجع السابق، ص 42.

2 - أحمد وهبان، وممدوح نصار، المرجع السابق، ص 253.

3 - يرى بعض الكتاب أن فكرة إنشاء الحلف تعود إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ووجوده يردع إلى التحالف الذي ربط كلا من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية.

وهو ما تم فعلا بعد مرحلة من التشاور والمفاوضات بين الحكومة الأمريكية وحكومات الدول الأوروبية الغربية في منطقة شمال الأطلسي، وبذلك أصبحت المعاهدة سارية المفعول اعتبارا من 4 أبريل 1949م.¹

وقد تعهدت الأطراف المتعاقدة في هذا الحلف بنض المادة الخامسة والتي تعتبر من أهم المواد في المعاهدة، أن أي عدوان مسلح يقع على دولة من دول حلف الأطلسي يعتبر عدوانا على كل الدول المتحالفة، التي يتعين عليها في هذه الحالة اتخاذ كل ما تراه ضروريا لمقاومة العدوان بما في ذلك طبعاً استخدام القوة.²

وهكذا فإن الهدف الرئيسي لحلف الناتو (Nato)* لم يكن خافيا على أي من أعضائه أو أعدائه، فتصريحات المسؤولين الغربية أكدت علانية على الهدف من وراء إنشاء هذا الحلف، فقد صرح الجنرال الأمريكي "أومار برادلي" -أمام مجلس الشيوخ- «أن الدول الغربية قد أصرت على إنشاء حلف شمال الأطلسي لكي تصبح أكثر قدرة من الأمم المتحدة على التصدي للتهديد السوفياتي...».

كما صرح "دين أتشيسون" وزير الخارجية الأمريكية آنذاك بأن الحلف بن يكون في مقدوره فقط الحفاظ على ميزان القوى، وإنما سيكون من شأنه أن يمنح الغرب رجحانا في القوة على الاتحاد السوفياتي.³

كان حلف شمال الأطلسي هو الركن الرئيس الأول في الكتلة الغربية، وقد تبلور في هذا الإطار جوهر العقيدة الاستراتيجية للحلف، حيث وضع كافة

1 - رياض الصمد، المرجع السابق، ص ص 138-139.

2 - محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص 35.

* - (Nato) إشارة إلى الأحرف الأولى من معاهدة حلف شمال الأطلسي (North. Atlantic, Treaty, Organization)، ولذلك يطلق عليه في الترجمات العربية اسم (الناتو)، أو معاهدة حلف شمال الأطلسي، أو حلف الأطلسي، أو التحالف الأطلسي، أو حلف الأطلسي.

3 - ليلي مرسي وأحمد وهبان، المرجع السابق، ص 53.

الاحتمالات المتوقعة للمواجهة والحرب، تنقسم مهمة الدفاع عن الغرب إلى مهمتين:

المشاركة بالأسلحة التقليدية وتولاها أساسا أوروبا الغربية، والمشاركة بالأسلحة النووية وتولاها أساسا الولايات المتحدة الأمريكية.¹ ومن الناحية العملية كانت هذه القيادة المشتركة تستجيب لسياسة الولايات المتحدة التي ظلت تسيطر على الجزء الرئيسي من قوة الحلف، ومع ذلك فقد كانت منظمة حلف شمال الأطلسي في نفس الوقت إطارا سياسيا وقانونيا للدفاع عن أوروبا الغربية ضد المد الشيوعي في القارة الأوروبية، وهي تعد حقيقة تاريخية للمحافظة على مستقبل الدول الغربية أمام الخطر السوفيياتي المتوقع، إذ يعد الحلف بأنه هو الذي أوقف التوسع السوفيياتي نحو أوروبا، ولعب الدور المطلوب منه في حفظ توازن القوى بين المعسكرين الغربي والشرقي خلال الحرب الباردة، على الرغم من الهيمنة الكاملة للولايات المتحدة عليه.²

2- حلف جنوب شرق آسيا (SEATO) South East Treat Organization

ترجع أسباب إنشاء هذا الحلف إلى نجاح الثورة الشيوعية في الصين عام 1949م، وتحولها إلى حليف للاتحاد السوفيياتي، الأمر الذي استنكرته معظم الدول الآسيوية المجاورة، بدافع التخوف من أن تقع تحت السيطرة الشيوعية، وكانت الدول التي تبنت الدعوة إلى إنشاءه في البداية هي الفلبين وتايلند وكوريا الجنوبية، وقد جاءت الحرب الكورية وحر بالهند الصينية. لتدعم هذه الدعوة، وهنا تحركت الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة تنظيم دفاعي في منطقة جنوب شرق آسيا.³ تأسس حلف جنوب شرق آسيا بصورة رئيسية بجهود الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كرد فعل على التطورات الإقليمية التي شهدتها المنطقة، وقد تم

1 - محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 571.

2 - آلان تد، المرجع السابق، ص 277.

3 - فاخر وشيف، السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، دار التقدم، موسكو، ص ص 178-179.

ذلك بتوقيع معاهدة "مانيلا"¹ أو حلف جنوب شرق آسيا وذلك في 18 سبتمبر 1954م، وهناك من يعتبر هذا الحلف امتدادا وتوسعا لحلف الأنزوس (ANZUS)²، الذي كان قد عقد بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ونيوزيلندا في سبتمبر 1951م للدفاع عن منطقة المحيط الهادي.³

هذا وقد ضم حلف جنوب شرق آسيا كل من أستراليا، فرنسا، نيوزيلندا، باكستان، الفلبين، تايلند، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وقد تركت معاهدة هذا الحلف الفرصة مفتوحة أمام أي دولة ترغب في الانضمام إلى المعاهدة، وهو ما يعني رغبة الحلف في توسيع دائرة نفوذه لتشمل أكبر عدد ممكن من الدول الجديدة في المنطقة.⁴

ويتضح مما سبق أن ملهمي هذا الحلف العسكري، سعيًا منهم لإخفاء جوهره العدوانى والاستعماري، قد استندوا إلى حق البلدان في الدفاع الجماعي المنصوص عليه في ميثاق هيئة الأمم المتحدة، كما أعلنوا في الوقت نفسه أن أحد أهدافه هو النضال ضد نشاط الشيوعيين الهدام، لكن الحقيقة هي أن كلا من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لم يرغبتا من خلال الحلف - إلا المحافظة على مستعمراتها ومناطق نفوذها السياسي والاقتصادي في المنطقة.⁵

وعلى هذه الصورة اعترف قادة حلف جنوب شرق آسيا في وثائقهم الرسمية أن هذا الحلف ليس وسيلة هامة لتحقيق السياسة الاستعمارية وحسب، وإنما أداة للحرب الباردة.⁶

1 - مقر الحلف لذا يعرف أحيانا بحلف مانيل (عاصمة الفلبين).

2 - كلمة ANZUS اختصارا لعبارة: Security Haitay Be Tween Australi New Zeiland and the United States.

3 - علي صبح، المرجع السابق، ص 101-102.

4 - محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص 45.

5 - فاخر وشيف، المرجع السابق، ص 178.

6 - أحمد وهبان وممدوح نصار، المرجع السابق، ص 258.

3-حلف بغداد (حلف المعاهدة المركزية) Central, Treaty Organization (CENTO):

يعتبر الميثاق التركي-العراقي، المعلن في 24 فيفري 1955، النواة الأولى لحلف بغداد الذي أصبح يعرف فيما بعد بحلف المعاهدة المركزية، وقد تلى عقد هذا الاتفاق، إنضمام كل من بريطانيا، ثم باكستان وإيران، بموجب المادة الخامسة منه التي تركت باب العضوية مفتوحاً أمام الدول الأخرى الراغبة في الانضمام إلى هذا الميثاق، الذي أصبح معروفاً بحلف بغداد.¹

والواقع أن بريطانيا وهي صاحبة المشروع، كانت ترمي إلى إعادة هيكيتها في الشرق الأوسط بعد الضربات التحررية التي تلقتها في المنطقة، فقد أعلن "إيدن" في مجلس العموم البريطاني في أبريل عام 1955، أن الهدف الذي نتوخاه من الانضمام إلى هذا الميثاق بسيط جداً، فبانضمامنا عززنا نفوذنا ودعمنا حقوقنا في شؤون الشرق الأوسط.²

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم من مساندتها لفكرة الحلف، كانت تتخذ موقف يشوبه التردد في البداية، حيث اقتصر مشاركتها في الانضمام إلى عضوية بعض لجانه وحسب، مثل اللجنة الاقتصادية والعسكرية التابعة للحلف، وقد استمر ذلك حتى عام 1959م.³

ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية شديدة الاهتمام بتكتيل الدول القريبة من الاتحاد السوفياتي وهي تركيا، إيران، باكستان، وذلك لربط حلف شمال الأطلسي بحلف جنوب شرق آسيا، لإنشاء ما يسمى بالحزام الشمالي في المناطق المتاخمة لحدود الاتحاد السوفياتي الجنوبية، تحولت الولايات المتحدة الأمريكية

1 - أحمد وهبتان وممدوح نصار، المرجع السابق، ص 258.

2 - توماس بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط (1784-1975م)، تر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، دمشق، سوريا، 1975م، ص 440.

3 - علي صبح، المرجع السابق، ص 107.

إلى عضو كامل العضوية في هذا الحلف، معتبرة ذلك انسجاماً مع مخططاتها الدفاعية الاستراتيجية، واستكمالاً لخطة الاحتواء.¹

ومن الواضح أن الدوافع التي أملت على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتبنى هذا المشروع، ترتبط بالقيمة الاستراتيجية الهائلة لمنطقة الشرق الأوسط من الناحية العسكرية باعتباره متاخماً للاتحاد السوفياتي، ومن الناحية الاقتصادية باعتباره مركزاً عالمياً للمواد الأولية وللبنترول بصفة خاصة، والواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها لم تحاول أن تخفي هذه الحقيقة على الرغم من المبررات المتعلقة بالخطر الشيوعي في المنطقة.²

ولكن هل حقق الحلف ما سعت إليه الدول الغربية؟ هناك العديد من الدلائل تشير إلى أن الحلف قد فقد فاعليته، وفشل في تحقيق أهدافه بسبب عدم قدرته على استقطاب الدول العربية كما كان مخططاً له، خاصة بعد انسحاب العراق - الدولة العربية الوحيدة في الحلف - ونقل مقر الحلف من بغداد إلى تركيا، بعد الثورة العراقية عام 1958م والإطاحة بالنظام الملكي الموالي للغرب.³

ويمكن إرجاع أسباب عدم فاعلية هذا الحلف وفشله إلى:⁴

- تعاضم الاتجاه القومي العربي في المنطقة، الذي أصبح واضح المعالم، ويتطلع إلى تحرير الوطن العربي من قيود الاستعمار.

1 - أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة الأمريكية والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 40، أبريل 1978، ص 99.

2 - محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص 50.

3 - أشار جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بعد هذه التطورات إلى أن "دول الحزام الشمالي" تركيا وإيران وباكستان، أكثر شعوراً بالخطر الشيوعي من الدول العربية، وإلى أن نظاماً للأمن الجماعي لا يمكن فرضه من الخارج، بلا لابد أن ينبع من الداخل نتيجة للشعور بالمصير المشترك والخطر المشترك.

4 - أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 104-105.

- تبني بعض الدول العربية سياسة الحياد الإيجابي بين المعسكرين، على أساس عدم وجود مصلحة لدول الشرق الأوسط في دخولها الصراع الدولي والانضمام إلى إحدى الكتلتين.
- دور الكيان الصهيوني في المنطقة، وانعكاساته على العلاقات العربية-الغربية.
- التقارب السوفياتي-العربي، بسبب الدعم العسكري والمادي والمعنوي، الذي منحه الاتحاد السوفياتي للقضايا العربية الدولية.
- ومن هنا فإن حلف بغداد (المعاهدة المركزية)، لا يختلف كثيرا عن حلف جنوب شرق آسيا من ناحية الفاعلية والتأثير، عكس حلف شمال الأطلسي الذي وصل إلى درجة عالية من الفعالية العسكرية والاستراتيجية.

المطلب الثاني: الأحلاف العسكرية الشرقية

1-حلف وارسو:

ظهر حلف وارسو أو ما يعرف رسميا باسم معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة في ماي 1955، وقد أنشأ هذا الحلف كرد فعل على قرار حلف الأطلسي الصادر في سياق اتفاقات باريس سنة 1954م والتي بمقتضاها تم السماح بانضمام ألمانيا الغربية إلى الحلف والسماح لها بالتسلح.¹

من أجل ذلك عقد في وارسو عاصمة بولونيا مؤتمر ضم دول الكتلة الشرقية، الاتحاد السوفياتي، بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الشرقية، رومانيا، بلغاريا، ألبانيا والمجر، صدر عنه اتفاق تعاون ومساعدة متبادلة، وتوحيد القيادة العسكرية بين تلك الدول.²

1 - محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 569.

2 - رياض الصمد، المرجع السابق، ص 226.

جاء حلف وارسو أيضا، تعزيزا للمعاهدات الثنائية الأمنية بين الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية من جهة ، وبين دول أوروبا الشرقية من جهة ثانية، وهذا يعني أن الإجراءات الدفاعية الأمنية لا تقوم فقط على أساس نصوص حلف وارسو، بل على شبكة متكاملة من العلاقات الثنائية المترابطة التي شكلت الركيزة الأساسية في منظومة هذا التحالف.¹

عندما تم التوقيع على معاهدة الحلف في 14 ماي 1955م، صيغ الهدف الرئيسي من إقامة هذا التحالف في ديباجة المعاهدة، وهو أن الأطراف المتعاقدة إذ تأخذ في الاعتبار الموقف الذي طرأ في أوروبا، نتيجة التصديق على اتفاقات باريس التي تنص على تكوين تجمع عسكري جديد في صورة اتحاد أوروبي غربي، إلى جانب إعادة تسليح ألمانيا الغربية، ودمجها في كتلة الأطلسي، مما يزيد من التهديد بحرب أخرى، ويخلف تهديدا بالأمن القومي للدول المحبة للسلام، تتفق فيما بينها اليوم، على توقيع معاهدة الصداقة والتعاون والمعونة المتبادلة، وتكون هذه المعاهدة ملزمة للأطراف الموقع عليها.²

لقد افضى قيام حلف وارسو المشروعية على التواجد السوفياتي في الأراضي الأوروبية في إطار التحالف والمحافظة على أمن دول أوروبا الشرقية، بحكم الإيديولوجية المشتركة، وهذا ما عزز القدرات الدفاعية لهذه الدول في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، لكنه في الوقت نفسه منح هذا الحلف للاتحاد السوفياتي القدرة على تقوية القبضة السوفياتية الستالينية على دول أوروبا الشرقية، من أجل مواجهة السياسة الأمريكية وحلف الناتو، إذ أصبح الحلف أداة للجهود السوفياتية لمراقبة توسيع حلف الناتو.³

1 - آلان تد، المرجع السابق، ص ص 296-297.

2 - محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص 56.

3 - أحمد وهبان وممدوح نصار، المرجع السابق، ص ص 267-268.

ومن زاوية أخرى، فقد ألقى قيام حلف وارسو بأعباء جسيمة على القيادة السوفياتية، وبمسؤوليات ضخمة لبناء القوات المسلحة لأوروبا الشرقية، وتوحيد أساليب القتال، والاستخدام الاستراتيجي للقوات المسلحة المشتركة لحلف وارسو، مما جعل الاتحاد السوفياتي يدخل في سباق التسلح لمواجهة القدرات العسكرية الأمريكية، وأحدث توترا في العلاقات الثنائية المباشرة بين القوتين، مع تنامي القدرات العسكرية للحلف.¹

وهكذا يبدو أن حلف وارسو كان ردة فعل مباشرة لإمكانية انبعاث ألمانيا كدولة عسكرية قوية في قلب أوروبا، الأمر الذي اعتبره السوفييات تهديدا لأمنه القومي.²

وقد هدف الاتحاد السوفياتي من وراء تأسيس هذا الحلف إلى مواجهة سياسة الاحتواء التي اتبعتها الغرب، حيث شكل الحلف خطا دفاعيا وحزاما أمنيا يحول دون تغلغل الأفكار الليبرالية المناهضة للشيوعية إلى مناطق نفوذ الاتحاد السوفياتي، كما أتاح للاتحاد السوفياتي المبرر الشكلي أو القانوني لقمع أية اضطرابات تهدد مصالحه أو بقاءه في أوروبا الشرقية عن طريق التدخل العسكري.³

وبذلك كان حلف وارسو ردا مناسباً من الاتحاد السوفياتي على السياسة الأمريكية، شكل من خلاله معيار المعادلة في توازن القوى، وأوجد حالة من السلام المفروض بحكم السلاح النووي وخطورته على الطرفين.

2- التحالف السوفياتي الصيني:

كان لنجاح الثورة الشيوعية في الصين عام 1949م، تأثيرا كبيرا على طبيعة العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية، حيث ساهمت الظروف الإقليمية

1 - علي صبح، المرجع السابق، ص 124.

2 - محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص 56.

3 - أحمد وهبان وممدوح نصار، المرجع السابق، ص 268.

والدولية بشكل كبير في التقاء المصالح المشتركة بين الطرفين، وبداية التقارب بينهما، وهو ما تجسد فعلا بتاريخ 11 أبريل 1950م، بإبرام ما يعرف بمعاهدة الصداقة والتحالف والمساعدة المتبادلة بين الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية.¹

لقد كان الهدف الأساسي من التحالف السوفياتي -الصيني، حسب بنود المعاهدة هو التعاون ضد ما أسماه الإمبريالية اليابانية، وحلفاءها، والمحافظة على السلام الدائم في الشرق الأقصى والعالم كله وفق مبادئ هيئة الأمم المتحدة.² فبموجب المادة الأولى من المعاهدة اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يتخذا مجتمعين كل الإجراءات اللازمة من أجل الحيلولة دون عودة العدوان الياباني أو أية دولة أخرى.³

وقد أثارت هذه المعاهدة ردود أفعال غريبة مختلفة، حيث كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية على هذه المعاهدة حذرا في البداية، ورأى وزير خارجيتها "دين أتشون" المعروف بكرهه للشيعية أن قيام علاقات ودية مع "ماو" قد يفيد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، التي ما تزال مصممة على عدم الاعتراف بالصين الشعبية الجديدة، واعتبر "أتشون" أن الاعتراف بحكومة "ماو" قد يساعد على قطع صداقتها الجديدة مع الاتحاد السوفياتي، ولكن ذلك كان متعذرا في ظل الهستيريا المناوئة للشيعية التي كانت تسيطر على إدارة واشنطن.⁴

1 - محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص 65.

2 - آلان تد، المرجع السابق، ص 384.

3 - محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص 65.

4 - آلان تد، المرجع السابق، ص 386.

هذا وقد ساهمت هذه المعاهدة في بناء الاقتصاد الصيني وتطوره، بفضل المعونات الاقتصادية والتقنية التي قدمتها موسكو إلى الصين خلال فترة الحرب الكورية.¹

وهكذا نجد أن الأحلاف العسكرية التي نشأت من رحم الحرب الباردة، ومثلت إحدى الجوانب العملية الرئيسية لها، كانت عاملاً رئيسياً في زيادة التوتر بين المعسكرين، ولكنها في الوقت نفسه كانت سبباً في استمرار التوازن بين القوتين العظميين.

ومن الناحية العملية لعب كل من حلف الأطلسي وحلف وارسو الدور الأكبر من حيث الفاعلية في توجيه العلاقات الدولية بين الكتلتين، حيث بلغت القدرة التدميرية لكل منها درجة لا تشجع على نهج الخيار العسكري المباشر، لكن ذلك لا يعني انعدام ظروف المواجهة التي ظلت تسيطر على العالم فترة من الزمن.

1 - علي صبح، المرجع السابق، ص 128.

المبحث الثاني: ظهور التكتلات الدولية في العالم الثالث

المطلب الأول: كتلة عدم الانحياز ودوافع نشأتها

شهدت بلدان العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية انبثاق حركات التحرر ونمو النزعة القومية فيها، خاصة في ظل تراجع القوى الاستعمارية وتفككها، وفي مثل هذه الظروف انتشرت الثورة المناوئة للاستعمار على نطاق واسع نتج عنها عدد كبير من الدول المستقلة الجديدة.¹

كانت مرحلة ما بعد التحرير هي مرحلة صناعة السياسة الخارجية لهذه الدول تجاه السياسة العالمية، ومنذ البداية واجهت هذه البلدان المتحررة ضغوطات خطيرة، فنظام العلاقات الدولية الذي فرضته القطبية الثنائية بين القوتين الأمريكية والسوفياتية، وبين التجمعات السياسية والعسكرية التي تشكلت حولها، كان يعيق إلى أقصى حد من التحرك المستقل والحر لهذه البلدان الضعيفة والفقيرة.

ووجدت هذه الدول الصاعدة الرد في سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز الذي ما لبث أن صار استراتيجياً تجمع العديد من الدول المتحررة.² إن المقصود من عدم الانحياز هو عدم الارتباط مع أي من الكتلتين سواء الشرقية أو الغربية، ورفض هيمنتها والرغبة في انتهاج سياسة مستقلة نابعة من ذاتية الأمة، ومحقة لمصالحها ومصالح شعوب العالم ككل.³

وقد جاء هذا الإتجاه إلى عدم الانحياز بين الدول المتحررة نتيجة طبيعية وتتويجا منطقيا لنجاح حركة التحرير الوطني، ولكنه بالدرجة نفسها جاء ردا على

1 - شريف جويد العلوان، سياسة عدم الانحياز وآفاق تطورها، الموسوعة الصغيرة رقم (94)، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، العراق، 1981، ص7.

2 - جمان حمدان: استراتيجية الاستعمار والتحرير، ط1، دار الشروق، بيروت، لبنان، 1983، ص333.

3 - مجموعة من المؤلفين الغربيين، المرجع السابق، ص647.

اتجاه القوى الاستعمارية في غرب أوروبا التي تريد استعادة مكانتهما وسيطرتها في العالم المتغير الجديد.¹

كما أنه انبثق كضرورة بقائية واستراتيجية إزاء الاستقطاب الثنائي وصراع العملاقين بكل ما يعني هذا من أخطار على العالم النامي الضعيف فبهذه الاستراتيجية تستطيع دول عدم الانحياز أن تتخذ موقف الحياد بين القطبين والتكتلتين، وينأى عن الانغماس أو التورط في صراعاتهما من جهة، ومن جهة ثانية تؤمن نفسها ضد خطر التبعية والاستعمار.²

إن الأسباب الحقيقية التي دفعت بلدان عدم الانحياز إلى اختيار هذا التوجه خارج نطاق الكتل والأحلاف، تكمن في حقيقة أن حل المشكلات الدولية الحادة عن طريق تقسيم العالم إلى كتل والصراع بينهما، لا يمكن أن يؤمن لشعوب العالم الثالث مصالحها الأساسية.³

هكذا تبلورت للدول المتحدة خطوط جديدة، ترفض أحلاف الغرب ونظمه، مثلما ترفض التوجه نحو الشرق ونظمه، لترسم لنفسها طريقا ثالثا ينبع من طبيعة ظروفها ومراحل تطورها، وتتلاءم مع مبادئها وأهدافها.⁴

ففي عام 1955م، اتخذ الرئيس الإندونيسي "سوكارنو" المبادرة بالدعوة إلى عقد مؤتمر باندونغ للبلدان الآفروآسيوية، ولقد بات هذا المؤتمر منطلقا تاريخيا لحركة عدم الانحياز، ومنذ السنوات الأولى، وفي إطار العمل من أجل تخفيف التوتر في العالم، وجهت البلدان غير المنحازة نداءا للمعسكرين الشرقي والغربي،

1 - جمال حمدان، المرجع السابق، ص 313.

2 - محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص 87.

3 - إدوارد كاردل، يوغسلافيا في العلاقات الدولية وفي حركة عدم الانحياز، تر، ميلودي العزوزي، مؤسسة الصحافة والنشر (الاشتراكية فكريا وتطبيقا)، بلغراد، يوغسلافيا، 1980، ص ص 228-229.

4 - جمال حمدان، المرجع السابق، ص 337.

بمناسبة انعقاد مؤتمر بلغراد، من أجل الخروج من دائرة الحرب الباردة والصراع بين الكتلتين.¹

قوبلت سياسة فكرة عدم الانحياز بهجوم شديد من جانب الدول المنحازة إلى طرفي الحرب الباردة، حيث أبدت معارضتها لهذه السياسة الجديدة في مجال العلاقات الدولية منذ نشأتها، واعتبرتها محاولة لتشكيل قوة ثالثة منافسة في إطار الحرب الباردة.²

وعلى الرغم من تأكيد قادة حركة عدم الانحياز على عدم رغبتها التكتل بالمعنى الذي تعكسه روح الحرب الباردة، إلا أن المخاوف قد ازدادت لدى الدول المنحازة أثناء مؤتمر بلغراد وبعده، خاصة بعد تزايد عدد البلدان التي اختارت سياسة عدم الانحياز، فمنذ ذلك الوقت اتخذت الدول المنحازة موقف المعارضة والاستتكار.³

لقد أخذ التنديد بسياسة عدم الانحياز أشكالاً مختلفة، فالولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى، اعتبرت هذه السياسة مناصرة للشيوعية، ومناوئة للاستعمار، بل وذهب "جون فوستر دالاس" وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية إلى أبعد من ذلك واصفا عدم الانحياز بالسياسة الأخلاقية. وأما الاتحاد السوفياتي والدول الشيوعية، فقد اعتبرت الدول التي اعتنقت سياسة عدم الانحياز بأنها عميلة للإمبريالية الرأسمالية، ووصف زعمائها بالإمبرياليين والبرجوازيين.⁴

1 - وجه كل من تيتو ونهرو وعبد الناصر وسوكرانو ونكروما عام 1960 دعوة للقوى الكبرى بأن تباشر التفاوض لتخفيف حدة التوتر بدلا من التجابه فيما بينها، ينظر الخطاب الذي ألقاه الرئيس اليوغسلافي تيتو، في المؤتمر السادس لدول عدم الانحياز في هافانا سنة 1979م.

2 - محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص ص 88-89.

3 - يولسيب بروز تيتو، عدم الانحياز ضمير البشرية ومستقبلها، تر، ميلودي العزوزي، مؤسسة الصحافة والنشر (الاشتراكية فكرا وتطبيقا)، بلغراد، يوغسلافيا، 1979، ص 13.

4 - مجموعة من المؤلفين الغربيين، المرجع السابق، ص 640.

إن هذا الاختيار الجديد - عدم الانحياز - قد حاربه المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي على حد سواء بكل عنف فلسفي واقتصادي وعسكري، ولقد وصلت الضغوط من أجل هذه السياسة إلى أقصاها في منطقة العالم العربي بالذات بحكم موقعها الاستراتيجي، ومواردها البترولية، حيث شهدت المنطقة مدا استعماريًا متواصلًا على طول الجبهة الأفرو آسيوية، ومن المسلم به أن تزايد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة وقتئذٍ إنما يرجع أساسًا إلى ما أحست به من تعاضد نشاط حركة عدم الانحياز في المنطقة، وإمكانية انحسار نفوذها.¹

وأمام هذا الضغط الدولي الصادر من الدول الأقوى في العالم، كان من المتوقع أن تقشل سياسة عدم الانحياز في الصمود أمام الدول الفاعلة في العلاقات الدولية، غير أن ذلك لم يحدث لأن هذه السياسة كانت نابعة من رغبة أكيدة لدى الدول المتحررة في الابتعاد عن أجواء الحرب الباردة ومقاصدها، وفي أن يكون لها دور إيجابي في مجال العلاقات الدولية، على الرغم من ضعف إمكانياتها العسكرية والاقتصادية الهامة.²

وهكذا فرضت دول عدم الانحياز نفسها على المعسكرين الغربي والشرقي الذين لم يملكوا في الأخير إلا أن يعترفوا بها، ويتعاملوا معها كحقيقة ثابتة في النظام الدولي القائم.³

المطلب الثاني: استراتيجيات كتلة عدم الانحياز

إن جوهر سياسة عدم الانحياز ينبع من مقتضيات الأمن الجماعي على الصعيد العالمي، لا من مقتضيات توازن القوى بين الدول، ولهذا فلا بد من العمل على إقامة نظام دولي جديد يقوم على مبادئ التعايش السلمي الفعال بين

1 - جمال حمدان، المرجع السابق، ص ص 3369-337.

2 - شريف جويد العلوان، المرجع السابق، ص 26.

3 - جمال حمدان، المرجع السابق، ص 333.

الدول بغض النظر عن الفوارق الإيديولوجية والاختلاف في النظم الاجتماعية والاقتصادية.¹

وعلى هذا الأساس تسعى حركة عدم الانحياز من أجل التنسيق بين الدول المحبة للسلام من أجل إزالة بؤر التوتر في العلاقات الدولية، وإنهاء الحرب الباردة وتطوير التعاون والتقارب بين الشعوب.

إن منطلق بلدان عدم الانحياز بهذه الصورة يتجاوب مع المصالح الفعلية لجميع الشعوب، وليس مع مصالح شعوب البلدان غير المنحازة فقط.² لقد أقرت دول عدم الانحياز في المؤتمر التحضيري لقمة بلغراد، والذي انعقد بمدينة القاهرة جوان 1961، أن الدولة التي تؤمن بسياستها يجب عليها أن تتبع المبادئ التالية:³

- إقرار بمبدأ التعايش والتعاون بين الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة، وعدم الانحياز بأي شكل من الأشكال إلى أحد المعسكرين.
- تأييد حركات التحرر الوطني في العالم، ومناوئة الاستعمار.
- عدم الانخراط في الأحلاف العسكرية الجماعية، ورفض الاتفاقيات الثنائية مع الدول الكبرى.
- عدم السماح بإقامة القواعد العسكرية في أراضيها، ومعارضة سياسة التدخل الأجنبي بجميع أشكاله.

هذا وقد أولت دول عدم الانحياز أهمية خاصة للأمم المتحدة لكونها أهم هيئة عالمية ينبغي أن يتم فيها البحث وإيجاد الحلول لمشاكل العالم السياسية والاقتصادية، وتطوير التعاون المتكافئ بين الدول، وفي هذا الصدد طالبت دول

1 - إدوارد كاردل، المرجع السابق، ص ص 189-190.

2 - يولسيب بروز تيتو، المرجع السابق، ص 228.

3 - محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص ص 90-91.

عدم الانحياز بإلحاح على إدراج هذه المبادئ ضمن النشاطات المتكاملة والشاملة لمنظمة الأمم المتحدة.¹

والأمر الأساسي الأهم في مبادئ حركة عدم الانحياز هو أنه قد تأكد الاتفاق حول أهم القضايا الدولية، وحول ضرورة الوحدة والتضامن كشرط مسبق للتأثير على سير الأحداث في العالم، وقد تبين أن جذور الوحدة عميقة، وأن الأهداف والمصالح المشتركة لبلدان عدم الانحياز تكمن في مبادئها وأهدافها التي ظهرت في وضع كان لا يقبل بظهورها، وهي مقتنعة اقتناعاً عميقاً بأن هذه المبادئ والأهداف ستكون أساساً ومعياراً دائماً لنشاطها، ولكن السؤال الذي بقي مطروحاً إلى اليوم، هو مدى نجاح سياسة عدم الانحياز في تحقيق تلك الأهداف في ظل استمرار الحرب الباردة بين القطبين؟²

إذا أردنا الرجوع إلى ما انتهى إليه تطبيق سياسة عدم الانحياز ومدى نجاح البلدان غير المنحازة في تحقيق أهدافها أمام سياسة الاستقطاب الثنائي لوجدنا أنها لم تتمكن من فرض سياستها في مجال العلاقات الدولية، لعدة أسباب:

أولاً: إن الكثير من دول عدم الانحياز لم تستطع الصمود أمام صراعات القوى التي تمارسها الأحلاف والتكتلات الدولية، بل وجدت نفسها متورطة فيها بشكل أو بآخر، لأن منطق الصراع والاستقطاب الدولي والمصالح المتشابكة كان أقوى من منطق الحياد وعدم الانحياز.³

ثانياً: إن الضعف الاقتصادي والعسكري لبلدان عدم الانحياز كان يستوجب الاعتماد على القوى الكبرى في العالم لتمويلها في هذه المجالات، غير أن تبني هذه البلدان لسياسة عدم الانحياز ورفض التحالفات قد ضيق من فرص

1 - إدوارد كارل، المرجع السابق، ص ص 272-273.

2 - إسماعيل صبري ملقد، عدم الانحياز بين الإيديولوجية والتطبيق، مجلة السياسة الدولية، العدد 45، جويلية 1996، ص 12.

3 - محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص 105.

المساعدات الاقتصادية الدولية، لأن هذه المساعدات كانت تقدم من طرف الدول الكبرى التي تعتمد في سياستها الخارجية على سياسة التحالف، وترفض سياسة عدم الانحياز.¹

ثالثاً: إن الصراعات الإقليمية والمحلية في بعض بلدان عدم الانحياز دفعت بها إلى الاستعانة بالقوى الكبرى لدعم مواقفها في المحافل الدولية من جهة، ومن جهة ثانية قضية التسليح التي تعتبر أمراً حيوياً بالنسبة لأمن هذه الدول حديثة الاستقلال، جعلها تعتمد على هذه الكتلة أو تلك في تزويدها باحتياجاتها من الأسلحة، ولعل أزمة السويس عام 1956م دليل واضح على ذلك.²

رابعاً: إن التباين في أنظمة الحكم في الدول غير المنحازة، وبسبب إيديولوجيتها وسبب التباين في مواقعها الدولية، وكذا اتجاهات سياستها الخارجية، لم يكن من المتوقع أن تكون كلها أو معظمها غير منحازة.

خامساً: إن تأزم العلاقات بين الكتلتين كان يمنح الدول غير المنحازة بعض القوة والمناورة، أما وبعد لجوء الكتلتين الشرقية والغربية إلى سياسة التعايش والانفراج في المجتمع الدولي، حرصا منها على تفادي وقوع حرب نووية بينهما، فقد أصبح تأثير سياسة عدم الانحياز يكاد يكون ثانوياً.³

ولكن بصرف النظر عن جميع تلك المآخذ والإخفاقات، تبقى سياسة عدم الانحياز تعبير عن ضرورة ملحة وموضوعية بعد أن أصبح التحرير هو إيديولوجية الشعوب التي كانت تحت الاستعمار، حيث كان لا بد لها أن تدخل في الصراع مع سياسة التحالفات ونظام الكتل، التي لا تتناسب ومسألة المحافظة على الاستقلال السياسي والاقتصادي لهذه الدول.⁴

1 - إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 12-13.

2 - محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص 106.

3 - إدوارد كارل، المرجع السابق، ص 275.

4 - جمال حمدان، المرجع السابق، ص 305.

إن سياسة عدم الانحياز أكدت نفسها بقوة خلال الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي إذ أنها أشارت إلى المخرج من سنوات الحرب الباردة، حينما كانت البشرية تتأرجح على حافة الكارثة، وفتحت الآفاق أمام علاقات دولية جديدة، كانت واقعة تحت ضغط المجابهة الحادة بين الكتلتين.¹

1 - يولسيب بروز تيتو، المرجع السابق، ص 180.

استنتاجات الفصل:

لقد باتت سياسة عدم الانحياز سياسة عالمية بالفعل لأنها تنطلق من مصالح العالم المتكاملة، تسعى إلى إقرار الأمن والسلام في العالم، في إطار نظام الأمن الجماعي، لا في إطار الكتل المتعددية.

وهكذا فإن سياسة عدم الانحياز ليست سياسة للصراع مع الكتل القائمة، ولا هي سياسة حياد تجاهها، وإنما هي تحرك مرتبط بالتطلعات السلمية للشعوب المنتمة إلى هذه الكتل، من أجل إقامة شروط دولية تتيح للأمم العالم أجمع إرساء نظام للأمن الجماعي.

الفصل الثالث

دور الأحلاف والتكتلات الدولية في السياسة العالمية

المبحث الأول: أثر الأحلاف والتكتلات في العلاقات الدولية

المطلب الأول: الأحلاف والتكتلات الدولية وعلاقتها بالأمن الجماعي

المطلب الثاني: دور الأحلاف والتكتلات الدولية في تحقيق توازن

القوى

المبحث الثاني: مصير الأحلاف والتكتلات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة

المطلب الأول: تصدع الأحلاف والتكتلات الشرقية

المطلب الثاني: توسع حلف الأطلسي وتطور وظائفه

المبحث الأول: أثر الأحلاف والتكتلات في العلاقات الدولية

المطلب الأول: الأحلاف والتكتلات الدولية وعلاقتها بالأمن الجماعي

يشير مفهوم الأمن الجماعي إلى مجموعة آليات ذات ركيزة قانونية، صممت لمنع الاعتداء على الدول المستقلة، باتخاذ تدابير جماعية فاعلة للحفاظ على السلام العالمي، وقد ظهرت أول محاولة لإنشاء نظام أمن جماعي في نهاية الحرب العالمية الأولى مع توقيع ميثاق عصبة الأمم المتحدة، لكن نظام الأمن الجماعي الذي حاولت عصبة الأمم أن ترسي دعائمه قد انهار باندلاع الحرب العالمية الثانية.¹

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية تم إنشاء الأمم المتحدة التي تعتبر امتدادا لعصبة الأمم المتحدة، ولكن في صورة جديدة، وفي جو خيّم عليه ويلات الحرب، وكان الهدف من إنشاءها منع نشوب حرب عالمية ثالثة، من خلال تنظيم العالم في صيغة جديدة لنظام الأمن الجماعي، للمحافظة على السلام والأمن العالميين، وتنمية العلاقات الودية بين الأمم، وتحقيق التعاون في حل المشكلات الدولية.²

لقد حدد الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة مفهوم الأمن الجماعي في أن العدوان من جانب أي دولة سوف يواجهه من جانب جميع الدول الأخرى وذلك من خلال التحرك الجماعي الفوري والفعال لوقف العدوان أيا كان مصدره، باعتباره يشكل تهديدا للسلام العالمي.³

1 - Andrew Butfoy : « Collective Security, Théory, Problems, and Reformulations », Australian Journal of international Affairs, Vol7, N°01, May 1993, p14.

2 - لويس شنابر، المرجع السابق، ص 168.

3 - لقد صيغ ميثاق الأمم المتحدة قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية، ووقع وتم التصديق عليه ووضع موضع التنفيذ قبل إنجاز معاهدات الصلح، ويعود ذلك إلى الرغبة في الابتعاد عن ما منيت به عصبة الأمم من الخيبة بعد الحرب العالمية الأولى، وقد كتب أول سكرتير عام للأمم المتحدة حول نجاح هذا الموضوع قائلا: "لم يكن ثمة اعتقاد بأن الدول الكبرى

كان من المفترض إذا أن تضمحل الحاجة إلى التحالفات بعد أن أنشئت المنظمة الدولية وهي تحمل شعار الأمن الجماعي، غير أن الواقع الجديد الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية، والمتمثل في اشتداد الصراع بين القوتين السوفييتية والأمريكية وما نتج عنه من تطورات أثرت جميعها مباشرة على دور المنظمة وفعاليتها خاصة في ظل الاستخدام المتكرر بين الطرفين سواء السوفييتي أو الأمريكي لحق النقض في مجلس الأمن جعل الدول الأخرى تفقد ثقتها في نظام الأمن الجماعي، وفي الأمم المتحدة بالتحديد.¹

لقد اعتقدت الدول الكبرى بأن الاعتماد على الأمم المتحدة في موضوع الأمن الجماعي هو مخاطرة لا يجب التورط فيها، وبدأت في البحث عن ترتيبات أخرى خارج إطار الأمم المتحدة، ومن ثم برزت فكرة الأحلاف كأسلوب ترتيبى للأمن الإقليمي كبديل أكثر فعالية ومقدرة على توفير الأمن للأطراف التي تتشارك في عضويتها.²

ومن هذا المنطلق يرى بعض الدارسين في العلاقات الدولية أن الأحلاف الناشئة بعد الحرب العالمية الثانية، تعتبر ردة فعل مباشرة لفشل نظام الأمن الجماعي الذي كرّسه ميثاق الأمم المتحدة. وهو ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية أن تجعل من معاهدة حلف الأطلسي أداة "لصناعة الأمن الجماعي في أوروبا الغربية، بعد أن أجمع أعضاؤه على أن موسكو أصبحت تمثل تهديدا عسكريا خطيرا في القارة الأوروبية، حيث كان في اعتقادهم أن تفوق السوفييت في القوات التقليدية يمكن مقابلهه بالتفوق النووي الأمريكي، ومن هذا افترض أعضاء

ستعمل دوما يدا واحدة معا بوجه الأخوة، وكل الذي كان يؤمن به مؤسسو الأمم المتحدة هو أن هذه المنظمة ستجعل في حيز الإمكان أن تتحصر ضروب النزاع بين الدول كبارها وصغارها في نطاق سلمي....".

1 - جوزيف فرانك، المرجع السابق، ص 151.

2 - محمد علي الفوزي، المرجع السابق، ص 144-145.

الحلف الأطلسي أن التحالف وحده كفيل بضمان الأمن العسكري لأوروبا الغربية مستقبلاً".¹

ولعل من الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية للإقدام على إنشاء حلف الأطلسي، فشل الأمم المتحدة في اتخاذ إجراءات فعالة ضد الاتحاد السوفياتي، وهي التي كانت تعتمد عليها في تناول القضايا الخلافية في النظام العالمي بكفاءة، وذلك بسبب الاتجاهات المختلفة والمتناقضة بين القوتين العظميين، وهو ما أدى إلى عدم قدرة مجلس الأمن على اتخاذ قرارات حاسمة.² ومن الناحية القانونية فلقد لاحظنا أن ما يميز الأحلاف عن غيرها من التكتلات والتجمعات الدولية الأخرى، اشتراط استنادها إلى اتفاقية دولية تضي على مضمونها السياسي والعسكري طابع الشرعية الدولية، وهكذا فإن الأحلاف كغيرها من المعاهدات تحكمها من الناحية الشكلية قواعد القانون الدولي الخاص بالمعاهدات.³

وأكثر من ذلك فإن المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة تبيح عقد مثل هذه المعاهدات تحت مسميات الدفاع الجماعي المشروع، المساعدة المتبادلة والأمن الجماعي، وبالتالي فإن كل تكتل عسكري (حلف)، الغرض منه الدفاع الجماعي والتعاون العسكري يعتبر بموجب المادة المشار إليها تكتلاً مشروعاً في نظام الأمم المتحدة.

وفي هذا الإطار فإن جميع الأحلاف التي تعرضنا إليها في هذه الدراسة تستند في حيويتها على نص المادة 51، والتي صيغت لتخفف من رقابة الأمم

1 - محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص 135.

2 - صفاء موسى: منظمة حلف شمال الأطلسي والأمن الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 106، أكتوبر 1991، ص 66.

3 - محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص 127.

المتحدة على نشاطات المنظمات الإقليمية المنصوص عنها في ميثاق الأمم المتحدة.¹

غير أن المتتبع لنشاطات بعض الأحلاف، خصوصا حلف وراسو وحلف الأطلسي يدرك مدى إساءة استخدام هذه المادة من الميثاق في القيام بأعمال عسكرية معينة باسم التحالف، ففي الثورة التي حصلت في المجر عام 1956 من تدخل قوات حلف وراسو لقمع التمرد الذي تم في العاصمة المجرية بودابست، مع أن ما جرى كان حركة داخلية ولم يكن عدوانا خارجيا.

كما استخدم حلف الناتو مرات عديدة في أغراض لا صلة لها بالدفاع عن أعضائه، فأسلحة الناتو كانت مثلا أداة "فعالة في يد فرنسا ضد الثورة الجزائرية".² يتضح مما سبق أن الأحلاف والتكتلات الدولية التي تشكلت في إطار الحرب الباردة لم تكن أداة مساعدة للأمن الجماعي على الرغم من استنادها للقوانين الدولية التي تسمح من حيث المبدأ بعقد مثل هذه المعاهدات، والقول بأن الأحلاف كانت كردة فعل لفشل تحقيق الأمن الجماعي أمر مؤكد.

ولكن من الممكن القول أيضا أن الأمن الجماعي فشل لأن الدول فضلت نظام توازن القوى على نظام الأمن الجماعي حماية لمصالحها القومية ومكاسبها المادية، وهو ما دفعها إلى الدخول في أحلاف تنافسية جعلتا من تطبيق الأمن الجماعي أمرا مستحيلا.³

لقد اندلعت خلال الحرب الباردة بين القطبين عشرات الأزمات الدولية التي استخدمت فيها الوسائل العسكرية في أعمال عدوانية، وأدركت جميع الدول أن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تحل جميع المشاكل الدولية خاصة تلك التي تتعلق

1 - محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص 130.

2 - محمد علي الفوزي، المرجع السابق، ص 145.

3 - محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص 148.

بالصراع الثنائي الأمريكي والسوفيياتي، وهذا ما جعل الأمم المتحدة تتحمل عبئا كبيرا كاد أن يؤدي بها في بعض الأحيان إلى انقسامها وزوالها.¹

بقيت الأمم المتحدة وفيه لميثاقها وملتزمة بمبادئها لحماية الأمن العالمي، ولكن الواقع الدولي، وصراع القوى الكبرى، ولعبة التوازن والمصالح الخاصة أثرت جميعها في تحجيم دور الأمم المتحدة في الكثير من النزاعات التي واجهتها منذ إنشائها عام 1945م.²

إن محاولة القطبين الشرقي والغربي ممارسة التوازن في قوتها عن طريق الأحلاف والتكتلات الدولية قد أعاد التوتر في العلاقات الدولية، وأدى إلى فشل الأمم المتحدة في تحقيق الأمن الجماعي.³

المطلب الثاني: دور الأحلاف والتكتلات الدولية في تحقيق توازن القوى

إن الصراع من أجل القوة الذي يعتبر سمة من سمات العلاقات السياسية الدولية، يدفع بالدول إلى ضرورة امتلاك مقومات القوة التي تسمح لها ببلوغ قدر معين من القدرة التي تؤهلها لتحقيق التوازن في القوة مع أعدائها، وما اللجوء إلى سياسة التحالف إلا وسيلة لبلوغ هذا الهدف المتمثل في تحقيق توازن القوى.⁴

إذا فتوازن القوى هو الوضع الذي تجد فيه الدول المشكلة للنظام الإقليمي أو الدولي أنها متعادلة في حجم القوة، الأمر الذي يحول دون انفراد أي منها في فرض إرادتها على الآخرين، وهذه النتيجة تحصل إما بصورة تلقائية بحيث كلما زادت دولة من حجم قوتها سارعت بقية الدول نحو اتباع نفس الإجراء، فيتحقق معه التوازن في القوى، أو نتيجة لسياسة منتهجة بحيث تجبر الدول على الامتثال

¹ - محمد علي الفوزي، المرجع السابق، ص 146.

² - يقول الدكتور بطرس غالي عندما كان أمينا عاما للأمم المتحدة "أن توازن القوى السائد في ظل الحرب الباردة حدّ من هامش الأمم المتحدة في صنع السلام وبقي عملها محصورا بالعمليات التي كانت موضع رضا الدولتين العارقتين لوجدتهما".

³ - Andrew Butfoy , op.cit, pp 14-15.

⁴ - محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص 135.

لإدارة الدولية فلا تزيد من حجم قوتها إلا في حدود معينة، وهذا حفاظاً على التوازن الدولي.¹

ويجمع دراسو العلاقات الدولية أن اعتبارات توازن القوى أصبحت أكثر التفسيرات قبولاً فيما يتعلق بنشأة الأحلاف، فالدول تلجأ لتعزيز قوتها وتدعيمها عن طريق التحالف مع غيرها من الدول حتى تعادل قوة الدولة أو الدول التي تمثل بالنسبة لها مصدر تهديد لأمنها واستقلالها، كونها تعتبر إحدى أدوات تحقيق توازن القوى، فسياسة التحالفات حسب بعض دارسي العلاقات الدولية ارتبطت تاريخياً بسياسة توازن القوى.²

رغم أن هناك عدة وسائل في تطبيق سياسة توازن القوى كالتمسح مثلاً، فإن سياسة التحالف تبقى بمثابة الجانب العملي الأكثر تحقيقاً له، ذلك أن الاعتماد الكامل على القدرات العسكرية الذاتية لوحدها لتأمين الدفاع عن حدود الدولة ومصالحها هي حالة نادرة في تاريخ العلاقات الدولية، فحتى أكثر الدول امتلاكاً لعناصر القوة المادية والمعنوية في حاجة إلى حلفاء.³

وينطبق هذا الأمر على واقع العلاقات الدولية بين المعسكرين الشرقي والغربي فقد أدى الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي على سيادة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى ما يعرف بالقضية الثنائية وانقسام العالم إلى كتلتين شرقية وغربية لكل منها أحلافه وتجمعاته.⁴

ولقد أثبتت الوقائع أن الهدف الرئيسي من نشأة الأحلاف الغربية كان مواجهة أي امتداد للنفوذ السوفياتي في منطقة تعتبر داخلية في النفوذ السياسي

¹ - مارتين غريفش، يترى أوكلاهان، المرجع السابق، ص 156.

² - جوزيف فرانكل، المرجع السابق، ص 151.

³ - ولهذا أشار نيكسون في مذكراته " أن الإمبريالية السوفياتية الجديدة تتطلب وجود قوة تضعها تحت المراقبة، وليس بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بذلك لوحدها وإنما بدون قيادة قوية وفعالة تتولاها الولايات المتحدة فإن القيام بذلك لم يتم إطلاقاً..."، ص 11.

⁴ - محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص 168.

لواشنطن وبالمقابل فإن حلف وارسو كان يستهدف الحيلولة دون امتداد الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة تعتبر داخلية في النفوذ السياسي لموسكو.¹

ومن الناحية العملية كان حلف الناتو على الدوام حلفا عسكريا ذا أهمية بالغة من أجل ردع الخطر الذي كان يشكله السوفييات على أوروبا الغربية، وكان النجاح الذي أحرزه ذلك الحلف خلال الحرب الباردة، بالاستجابة والرد بمرونة وتصميم على التهديدات المتزايدة والمتبدلة تدخل أيضا في إطار تحقيق التوازن مع الاتحاد السوفياتي.²

كما أن قوات حلف وارسو -باعتراف الأمريكيين أنفسهم³- قد أصبحت تمتلك القدرة على شن الهجوم أو الدفاع بدون إنذار استراتيجي، بفضل ما تمتلكه من قدرات عسكرية هائلة توازن بها قوة حلف الناتو، إضافة إلى الموقع الجغرافي الذي يوفر لها ميزة عسكرية كبيرة.⁴

وكان من الطبيعي في ظل نظرية توازن القوى أن يركز القطبين على عملية الاستقطاب الدولي الثنائي، وتصنيف الدول على أساس انحيازها لهذه الكتلة أو تلك، أي بمعيار تبعيتها لأي من الطرفين المتصارعين في معركة القوة والنفوذ والسيطرة العالمية، وقد مثلت الأحلاف العسكرية التعبير المؤسسي الرئيسي لظاهرة الاستقطاب الدولي الثنائي، ولقد أدى هذا الوضع إلى زيادة التوتر والتصلب في الدبلوماسية الدولية نتيجة تسابق الكتلتين حول ضم الدول الأخرى إليها، فلم يعد للدول الصغرى مجالا رحبا في نظام توازن القوى بين القطبين إلا بالقدر الذي يؤثر فيه على قوة التحالف بانتمائها أو انسحابها أو حيادها.⁵

1 - رياض الصمد، المرجع السابق، ص ص 222، 225.

2 - ريتشارد نيكسون، المرجع السابق، ص 157.

3 - قدّم عضوي مجلس الشيوخ (نونه وبارتسليت) تقريرا إلى الكونغرس عام 1977 تضمن بأن القوات السوفياتية في أوروبا الشرقية يمكن أن تبادر بالحرب نظرا للقدرة العسكرية لحلف وارسو وتعاظمها. ينظر نكسيون، ص 158.

4 - ريتشارد نيكسون، المرجع السابق، ص ص 157-158.

5 - إسماعيل صبري مقلد: "تحركات العملاقين على طريق الوفاق"، ص 75.

لقد كانت الحرب الباردة خلال العشرية سنة التي وجدت فيها أهم عامل فردي في العلاقات الدولية، وأن كثيرا من الصدمات المثيرة كحصار برلين سنة 1948م، والأزمة الكورية سنة 1950م، وأزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962م، وضعت العالم على حافة حرب شاملة، غير أنه في أشد الأوقات حرجا سادا التعقل في كل جانب وبقي النزاع محصورا بسبب التوازن الدولي بين القطبين.¹

وترتد هذه التحولات الجذرية في أساليب تحقيق ميزان القوة إلى ظهور متغير جديد في معادلة القوة الدولية ألا وهو أسلحة الدمار الشامل الذرية والنووية التي كان لظهورها القول الفصل في توزيع القوة في المجال الدولي خلال الحرب الباردة.²

صحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لفترة قصيرة تتمتع بالاحتكار النووي، لكنها اكتفت باستعمال هذا الاحتكار لموازنة التفوق السوفياتي في الأسلحة التقليدية، ثم طور السوفيات أسلحته الذرية، وتحول الصراع إلى توازن قلق قائم على الردع.³

وترتب على هذا اتخاذ ميزان القوى العالمي صورة جديدة أطلق عليها و"نستون تشرشل" ميزان الرعب النووي، وفي هذا الإطار ظهر ما يعرف بفكرة الحرب المستحيلة، حيث قبل كل من الأمريكيين والسوفيات تدريجيا مبدأ الردع النووي على أساس أنه وسيلة معقولة للمحافظة على توازن القوى بينهما.⁴

على هذا الأساس سعت القوتان إلى تثبيت أماكن نفوذ، وسيطرة لهما بين دول العالم الأخرى، وحاولت كل منهما التقيد بأساليب ومواقف لا تجلب التهديد

1 - جوزيف فرانكل، المرجع السابق، ص157.

2 - جمال حمدان، المرجع السابق، ص286.

3 - Ernst B, Haas : The Balance of Power, World Politics, Vol5, N°4, July 1953, p442.

4 - أحمد وهبان ممدوح نصار، المرجع السابق، ص367.

إلى القوة المناهضة لها، بل وأعربت الدولتان صراحة وضمنيا عن رغبة أكيدة في الامتناع عن استثمار الأوضاع على حساب إحداهما.¹

واستنادا على هذه الأسس صرح الرئيس الأمريكي نيكسون بقوله: «أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي قد أصبحا قوتين عالميتين، وإن ما يؤثر على التوازن بينهما في أي مكان سيؤثر على التوازن في كل مكان، وغني عن القول بأن السوفيات على علم بهذا الأمر، وعلينا نحن الآخرين أن ندرك ذلك، ولذا يتوجب علينا أن نتعلم كي نفكر على أسس عالمية...».²

والآن بعد أن أصبح الأحلاف تمثل أساسا توازنات القوة بين القطبين، تغطي تلقائيا كل الصراعات المحلية والمشكلات الإقليمية في العالم، وأصبح أيضا التوازن والتكافؤ النووي بين العملاقين أكثر حدة ودقة، تحول توازن القوى بين القطبين هو أساس السلام العالمي، وهو الأمر الذي أشار إليه مستشار ألمانيا الغربية "هيلموت شميدت" عام 1979 بالقول: «إن التوازن هو العنصر الرئيسي الذي يقوم عليه الأمن، فمنذ سنوات عديدة وأنا أعتبر ميزان القوى الشرط الأول الذي لا بد منه لتحقيق السلام، وإنني أجد الآن بأن اعتقادي قد ترسخ».

1 - محمد علي الفوزي، المرجع السابق، ص 171.

2 - ريتشارد نيكسون، المرجع السابق، ص 157.

المبحث الثاني: مصير الأحلاف والتكتلات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة المطلب الأول: تصدع الأحلاف والتكتلات الشرقية

مع نهاية الثمانينات، شهدت السياسة الدولية تحولات مهمة أدت إلى نهاية الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، حيث سقط النظام العالمي الذي حكمت قوانينه فترة الحرب الباردة.

بدأت هذه التحولات مع وصول غورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي عام 1985م، والذي تبني رؤية جديدة أساسها ضرورة القيام بإصلاحات شاملة في النظام السوفياتي، والتي أطلق عليها مصطلح البيروستويكا.¹

ولكن غورباتشوف كان مقتنعا بأن هذه الإصلاحات لا يمكن أن تتم في ظل استمرار الحرب الباردة وتشنج العلاقات الدولية، والتي بلغت ذروتها في عهد الرئيس ريغان، من هنا كانت سياسة غورباتشوف تقضي بضرورة تعديل سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية إلى أقصى حد ممكن، لأنه كان يدرك بان المسؤوليات الخارجية للاتحاد السوفياتي قد حملته أعباء أكثر من قدراته الاقتصادية.²

وانطلاقاً من الأفكار الجديدة التي جاءت بها البيروسترويكا، وتنفيذا لهذه السياسة السوفياتية الجديدة، فقد دعا غورباتشوف إلى عقد لقاء قمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي لإعادة النظر في العلاقات بين الجانبين، وانعكس هذا التطبيق العملي للسياسة الجديدة في عقد لقاء قمة جينيف في شهر نوفمبر 1985م، بين الرئيس الأمريكي ريغان والرئيس السوفياتي غورباتشوف،

1 - البيروسترويكا: مصطلح روسي يعني إعادة البناء، دخلت القاموس السياسي في المدة الأخيرة التي بدأت فيها هذه السياسة، التي تقترن بتولي الزعيم ميخائيل سيرغيفيتش غورباتشوف أمانة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في مارس 1985م، تم إقرارها في أبريل 1985م، كإستراتيجية للحزب والدولة في الداخل والخارج. ينظر، علي صبح، مرجع سابق، ص 199.

2 - محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 666.

وجرى في هذا اللقاء تبادل الآراء حول الوضع الدولي من أجل الوصول إلى صيغة جديدة تساهم في وضع حد للحرب الباردة.¹

كان غورباتشوف قد اتخذ قراراً بأن يعطي أهمية كبرى لعلاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ وصوله إلى السلطة، وذلك باتباع سياسة مرنة قد تحقق له بعض المكاسب السياسية، لذلك كان الانطباع السائد لدى المحللين أن الاتحاد السوفياتي من خلال هذه السياسة الجديدة يعيد ترتيب أوضاعه ليصبح أكثر انفتاحاً وتعاوناً، وعليه تطلع الجميع إلى نظام دولي جديد ثنائي القطبية ولكن في إطار التعاون وليس الصراع.²

لقد واصل الاتحاد السوفياتي طرح مبادراته السلمية وعقدت سلسلة من لقاءات القمة التي تركت بصمات إيجابية على تطور العلاقات بين البلدين، وساهمت في التقليل من حدة الصراع بين المعسكرين، وفي الوقت نفسه كانت أزمة النظام السوفياتي تتصاعد، نتيجة التناقض بين إصلاحات غورباتشوف، وجمود النظام الاقتصادي، وهو ما زاد من حدة المشاكل السياسية والأزمات الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي.³

وهكذا بدأ الاتحاد السوفياتي في تقديم التنازلات لاسترضاء الغرب حتى أعلن غورباتشوف رسمياً عن انتهاء الحرب الباردة أثناء مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي عقد في باريس في 19 نوفمبر 1990م، في خطابه أمام المؤتمر حين قال: «إن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكي ليسا بأعداء، وإنما شركاء»، وبذلك يكون وطن الشيوعية الأم قد عاد إلى حضن الأسرة الدولية.⁴

1 - محمد علي الفوزي، المرجع السابق، ص 297.

2 - بيار ميكال، المرجع السابق، ص 614.

3 - أمين هويدي: التحولات الاستراتيجية الخطيرة (البيروسترويكيا وحرب الخليج الأولى)، دار الشروق، ط1، القاهرة، مصر، 1997، ص 69.

4 - محمود عزمي: الاتحاد السوفياتي تحت قيادة غورباتشوف، مجلة الفكر العربي الاستراتيجي، رقم 38، نوفمبر

1991، ص 09.

إن الانقلاب السياسي الهائل الذي أحدثه غورباتشوف، عقب توليه مقاليد الحكم بإلغائه المبادئ البريجنيفية كان حتما ستمتد آثاره إلى دول أوروبا الشرقية الواقعة تحت وصايته، فبموجب البيروسترويكا لم يعد الاتحاد السوفياتي يتمسك بالأنظمة الشيوعية القائمة في الجزء الشرقي لأوروبا، والتي كان عليها أن تحذو حذو الدولة الوصية بانتهاج إصلاحات سياسية واقتصادية.

لقد أصبحت دول أوروبا الشرقية أكثر إصرارا على إلغاء كل التنظيمات الشيوعية التي كانت تتطوي تحتها، والتي كانت تنظم من خلالها حياتها السياسية والدفاعية والاقتصادية والتجارية وغيرها.¹

بعد ذلك اتفقت دول أوروبا الشرقية مع الاتحاد السوفياتي على تصفية الكتلة الشرقية، ففي 05 جانفي 1991م، تم الإعلان عن حل منظمة الكوميكون الاقتصادية، وفي 31 مارس من نفس السنة تم توقيع بروتوكول "برست" الذي تم بموجبه تصفية الهيكل العسكري لحلف وارسو، وفي 01 جويلية من السنة ذاتها تم توقيع "بروتوكول براغ" الذي ألغى الهيكل السياسي للحلف أيضا.²

لقد ورد في نص بروتوكول إلغاء حلف وارسو صراحة إلى اعتبار التحولات العميقة الآن في أوروبا، أنها تعني نهاية المواجهة والانقسام في القارة، وقد أشارت ديباجة البروتوكول أن الحلف لم يعد يتطابق مع الواقع الجديد، وبدا واضحا أن الدول المحررة منه تتلهم للتوجه نحو الغرب.³

وفي الوقت الذي انهارت فيه الكتلة الشرقية والاتحاد السوفياتي فإن مؤسسات التحالف الغربي قد استمرت وازدادت تطورا، واحتكرت الولايات المتحدة

1 - بلخير محمد: التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2003-2004م، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص42.

2 - أحمد وهبان ممدوح نصار، المرجع السابق، ص353.

3 - بيار ميكال، المرجع السابق، ص608.

الأمريكية عملية التسوية السياسية، ومن ثم انتهاء عملية توازن القوى بين الشرق والغرب، على الرغم من أن روسيا قد ورثت القوة النووية للاتحاد السوفياتي بما في ذلك مقعده في مجلس الأمن.¹

ومن ناحية أخرى فقد أدى تفكك الاتحاد السوفياتي وتصعد المعسكر الشيوعي إلى تضائل القرار السياسي الذي كانت تتمتع به دول العالم الثالث أثناء حقبة القطبية الثنائية في إطار كتلة عدم الانحياز، حيث أثار انهيار بنيان القطبية الثنائية مصير حركة عدم الانحياز ودورها في السياسة الدولية بعد زوال المبرر الذي نشأت من أجله حيث طرحت الدول الأعضاء في قمة جاكارتا المنعقدة عام 1992 فكرة ضرورة الاحتفاظ بالحركة ككيان مستقل مع إعادة تعريف دورها.²

يمكن القول بأن التحولات السياسية العميقة التي عرفها الاتحاد السوفياتي في الفترة (1985-1991م) قد تركت آثارا واضحة على العلاقات الدولية مفسحة بذلك الطريق أمام صورة تاريخية جديدة في النظام الدولي، هذا وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على الاستفادة من هذا الوضع المتميز، والذي تهيأ لها بعامل انهيار المعسكر الشرقي وتصدعه كقوة عظمى شكلت إحدى الدعائم الأساسية للنظام الدولي منذ الحرب العالمية الثانية.

وهو ما أكد عليه "جيمس بيكر" وزير الخارجية الأمريكية بقوله: «على أمريكا أن تتولى القيادة، وعلى شعبنا أن يدرك ذلك، إذ نحن نشكل الدولة الوحيدة التي تمتلك الوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية...».

المطلب الثاني: توسع حلف الأطلسي وتطور وظائفه

بانتهاى الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي كأحد القطبين العظميين كان من المتوقع حل حلف الناتو، نتيجة لزوال التهديد الذين أنشئ الحلف لدرئه، إلا أن

1 - أمين هويدي، المرجع السابق، ص 25.

2 - محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 671.

استجابة الحلف لهذه التغيرات كانت غير متوقعة، حيث بقي كحلف حيوي عمد إلى تطوير استراتيجية وتبني أدوار جديدة.

1- استراتيجية الحلف التوسعية:

لم تكن مسألة حل حلف الناتو واردة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وعكس ما كان متوقعا فقد أقرت ضرورة استمراره وتوسعه ليشمل دول أخرى جديدة.¹

لقد كانت فكرة توسيع الحلف محور اهتمام استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، منذ أن بدأت بوادر انحلال الاتحاد السوفياتي وكتلته العسكرية والسياسية، على الرغم من أن زعماء دول الحلف ظلوا يؤكدون لغورباتشوف أن الحلف لن يمتد نحو بلدان أوروبا الشرقية والوسطى بعد انسحاب القوات السوفياتية منها.²

هذا وقد مثل خطاب الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" فيفري 1994م، أمام رؤساء الدول المشاركة في الحلف الأساس في ظهور فكرة توسيع الناتو علنا، عندما صرح أن التوسع سوف يساعد على محو الخط الفاصل أثناء الحرب الباردة والإسهام في بناء أوروبا غير مقسمة على نفسها، ديمقراطية ويسودها السلام.³ ويعتبر "برنامج الشراكة من أجل السلام"، الذي طرحه الحلف الخاص بدول شرق ووسط أوروبا لمواجهة التحديات الجديدة، بمثابة البداية العملية لتوسع الحلف نحو الشرق ووسط أوروبا، والهدف النهائي من هذا البرنامج هو الانضمام إلى حلف الناتو، بالاعتماد على مجموعة من المبادئ هي:

1 - محمد أسامة عبد العزيز: الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو، مجلة السياسة الدولية، العدد رقم 146، أكتوبر 2001، ص211.

2 - عماد جاد: حلف شمال الأطلسي في بيئة أمنية مغايرة، ط2، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، 2010، ص145.

3 - ليل مرسي وأحمد وهبان، المرجع السابق، ص332.

- التحولات الديمقراطية لدول شرق ووسط أوروبا، التي كانت تحت لواء الاتحاد السوفياتي، ومساعدتها على حل الخلافات بالطرق السلمية.
- احترام حقوق الإنسان، ومنح الشعوب حق تقرير المصير.¹
- وكان نائب وزير الخارجية الأمريكية "سترون تالبوت" عام 1995م، أول من صاغ بصراحة مبررات توسيع الحلف وأهدافه على النحو التالي:
 1. الدفاع الجماعي يبقى حاجة ملحة للأمن الأوروبي والأطلسي.
 2. آفاق الانضمام إلى الحلف تشكل بالنسبة لشعوب أوروبا الشرقية والوسطى، وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق خطوة تخدم توطيد المؤسسات الديمقراطية والليبرالية والاقتصادية.
 3. العضوية في حلف الناتو يمكن أن تعزز رغبة هذه الشعوب في تسوية النزاعات فيما بينها بالطرق السلمية.²
- ولكن الأهداف الحقيقية لتوسيع حلف الناتو هي أبعد من ذلك بكثير، فالولايات المتحدة الأمريكية التي توجت نفسها المنتصر الوحيد في الحرب الباردة، كان واضحاً أنها تطمح لإعادة صياغة العلاقات الدولية التي كانت سائدة منذ الحرب العالمية الثانية، بما يتناسب وإستراتيجيتها الجديدة في العالم، فقد رأى صانعوا القرار الأمريكي أن هناك أهمية كبرى لتوسيع عضوية الحلف لتحقيق الأهداف الأمريكية التي تتعلق في مجملها بالهيمنة الأمريكية العالمية، ولإبراز هذه الأهداف تجدر الإشارة إلى ما ذهب إليه "بريجنسكي" مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي حين قال: «إن الهم الأمريكي الأكثر إلحاحاً هو السهر على أن لا تحصل أية دول من الدول على الوسائل التي تساعد على طرد الولايات المتحدة

1 - تبناني وهيبه: الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014، ص 127.

2 - محمد حسون: الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم

الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 02، 2010، ص 346.

الأمريكية من أوراسيا أو إضعاف دورها في هذه القارة التي من يسيطر عليها، يسيطر على العالم».¹

هذا وقد أثارت قضية توسيع الحلف جدلاً واسعاً بين أعضائه حول صيغة التوسع وإجراءاته، إذ رأت فرنسا أن يتخذ التوسع صيغة أطلسية جنوبية أي ضرورة أن يشمل حتى الدول غير الأوروبية، في حين فضلت ألمانيا أن يكون الحلف أوروبياً - أطلسيا خالصاً، وأن يتم الانضمام إليه بشكل جماعي ومباشر، أما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فأرادتا أن يتخذ التوسع صبغة أطلسية مطلقة على أن يجري الانضمام بشكل انتقائي وعبر مراحل، وهذا ما حصل في الأخير فمنذ عام 1999 بدأت عملية توسيع الحلف بانضمام الدول الأوروبية الشرقية والوسطى عبر مراحل، ليصبح العدد الإجمالي للدول الأعضاء في الحلف 28 دولة.²

استمدت محاولات الحلف بالتمدد والانتشار حتى وصل إلى دول حوض البحر المتوسط والخليج العربي، التي تحتل موقعا مهما في العقيدة العسكرية للحلف، تحت مبررات أسلحة الدمار الشامل، وظاهرة الإرهاب الأصولي التي تهدد الأمن القومي الغربي.³

2- الوظائف والأهداف الجديدة للحلف:

أمام هذه التطورات الجديدة، سعى قادة الحلف إلى التكيف مع هذه المستجدات، وقد بدأ ذلك بقرار مجلس شمال الأطنطي في جوان عام 1990م، حيث عبّر قادة الحلف أنه مع أن دور الحلف الرئيسي -الدفاع المشترك- لا يزال قائماً ومطلوباً، فإن التغيرات الجديدة في البيئة الأمنية تقتضي تغييراً في المهام التي تواجه أعضاء الحلف، ومن هنا جاءت تحركات الحلف تؤكد على الوظائف

1 - عماد جاد، المرجع السابق، ص162.

2 - محمد حسون، المرجع السابق، ص344.

3 - علي عبد الصادق: الناتو والشرق الأوسط الكبير، مجلة السياسة الدولية، العدد163، 2006، ص160.

الجديدة التي تبناها الحلف، ومن ورائه الولايات المتحدة الأمريكية لتثبيت إستراتيجيتها كقطب وحيد في النظام الدولي الجديد.¹

الوظيفة السياسية:

تتلخص وظائف حلف الناتو السياسية في دعم وترسيخ عمليات الانتقال الديمقراطي والسياسي للدول الأوروبية التي كانت تحت الهيمنة السوفياتية سابقا لاسيما دول أوروبا الشرقية والوسطى، وكذا جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا. وفي هذا الإطار قام الحلف بعقد اتفاقيات شراكة من أجل السلام مع هذه الدول ومحاولة إدخال المفاهيم والقيم الديمقراطية في أنظمتها.²

وبهذا يكون حلف الناتو قد جعل من نفسه حاميا للديمقراطية، وحقوق الإنسان ليس في أوروبا الشرقية والوسطى فحسب، بل في جميع دول العالم، ولقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأساليب لتبرير تدخلاتها في أي منطقة من مناطق العالم، التي صارت ينظر إليها وكأنها ضمان لحقوق الفرد في دولة غير قادرة على تحمل مسؤولياتها.³

الوظيفة الاقتصادية:

في ظل النظام الدولي الجديد، أصبح العامل الاقتصادي من المحاور الأساسية في العلاقات الدولية، باعتباره القوة المحركة للتفاعلات الدولية، ومن ثم كانت المهام الجديدة للحلف الأطلسي تتمثل في عملية التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء في الحلف، والتخفيف من حدة المنافسة بينهم، من أجل ضمان تماسك القوة الدفاعية للحلف، وتحقيق السيطرة والهيمنة الغربية

1 - تبناي وهيبة، المرجع السابق، ص 145.

2 - محمد أسامة عبد العزيز، المرجع السابق، ص ص 211، 212.

3 - أحمد إبراهيم حمود: حرب العراق وتحولات الفكر الاستراتيجي الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، العدد 153،

2003، ص 113.

الرأسمالية على باقي دول العالم، من خلال الدعم اللامحدود للشركات المتعددة الجنسيات في شتى أنحاء العالم.¹

الوظيفة العسكرية:

يبقى الهاجس الأمني هو المحرك الأساسي لحلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتتمثل الوظيفة العسكرية الجديدة للحلف في القيام بعمليات حفظ السلام في أوروبا ومنظمة الأطلسي، وتكريس هيمنة الغرب على مناطق العالم المختلفة، وقد فرضت هذه الوظيفة الجديدة ضرورة الانتقال من مفهوم الردع والاحتواء إلى مفهوم العمل الوقائي، باعتباره مفهوما مركزيا في المنظومة الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية لمنع وقوع تهديدات ضد الأهداف الغربية والأمريكية.²

وفي هذا الإطار قام الحلف لأول مرة في تاريخه بتنفيذ عملية خارج حدود منطقة الحلف بتولييه عملية حفظ السلام في أفغانستان عام 2003م.³ هذا ويسعى الحلف بقيادته الأمريكية إلى تهميش دور الأمم المتحدة وتجاوز مجلس الأمن، وتعظيم دور حلف الناتو، وقد أشار "طوني بلير" رئيس الوزراء البريطاني السابق إلى ذلك بقوله: «لقد أصبح هناك مفهوم أمني جديد أسماه العولمة الأمنية، وهي تعني أن حلف الناتو سيكون له مهام أمنية في أماكن متفرقة من العالم، والتي تحتاج إلى تدخل الحلف لحسم النزاعات».⁴

1 - تباي وهيبه، المرجع السابق، ص119.

2 - زيغبنيو بريجنسكي: الاختبار السيطرة على العالم أم قيادة العالم؟، تر، عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2004، ص105.

3 - أحمد إبراهيم حمود، المرجع السابق، ص113.

4 - محمد حسون، المرجع السابق، ص504.

استنتاجات الفصل:

يتضح مما سبق أن حرص الولايات المتحدة الأمريكية على بقاء حلف الناتو وتطويره وتزويده بالإمكانات المادية والتقنية، وتوسيع نطاق العضوية فيه، وتطوير وظائفه مع هيمنة أمريكا عليه ومن ثم على أوروبا الغربية والشرقية والوسطى، هو إحدى الوسائل الضرورية لتحقيق السيطرة الأمريكية على العالم. ويتجه الحلف اليوم إلى التحول من تنظيم عسكري صرف مهمته الدفاع عن المنطقة الأوروبية-الأطلسية، إلى قوة عسكرية وسياسية واقتصادية عالمية، مهمتها هيمنة قوى العالم الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي الجديد.

خاتمة

خاتمة:

لقد عرضنا في مقدمة البحث مجموعة من الأسئلة حاولنا الإجابة عنها ضمن فحوى الموضوع، ونخلص إلى القول أن سياسية الأحلاف والتكتلات الدولية لم تكن ظاهرة مميزة في مجال العلاقات الدولية فحسب، بل شكلت صميم ومحور تلك العلاقات في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

كما وقفنا خلال تطرقنا إلى فصول البحث على مجموعة حقائق يمكن إجمالها فيما يلي:

- أن الظروف الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، دفعت الدول الكبرى للعودة إلى التقليد الذي دأبت عليه القومية الأوروبية في الترتيبات الأمنية والاستراتيجية قبل الحرب العالمية الثانية، من أجل المحافظة على مكاسبها ومصالحها الحيوية، السياسة، الاقتصادية، الدبلوماسية والاستراتيجية.
- أن اشتداد الصراع الدولي بين القوتين الأمريكية والسوفياتية، ونشوب الحرب الباردة بينهما، كانت سببا مباشرا في انتشار ظاهرة الأحلاف والتكتلات الدولية في أوروبا وبقية الأقاليم الاستراتيجية في العالم، التي أصبحت مسرحا للتنافس الإيديولوجي، العسكري والاستراتيجي، وباعثا على عدم الاستقرار فيها.
- أن التحالفات الدولية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية- من وجهة نظر السياسة الأمنية والاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي- أدوات للصراع الدولي الثنائي من أجل الحصول على مناطق النفوذ، خاصة في بلدان العالم الثالث، وسدّ الفراغ السياسي الناجم عن انتشار نفوذ القوى الأوروبية التقليدية في العالم.

- الأحلاف العسكرية الغربية والشرقية تتجاوب في أسباب نشأتها وأهدافها مع الأسس النظرية لقيام الأحلاف، لكنها تتفاوت فيما بينها من حيث الفاعلية والتأثير في مجال العلاقات الدولية، فقد لعب حلف الأطلسي وحلف وارسو دورا بالغ الأهمية والخطر في مرحلة الحرب الباردة، في حين بقيت الأحلاف الأخرى بعيدة عن قيمتها وأهدافها، ووقفت في الكثير من القضايا مشلولة الحركة.

- أن كتلة عدم الانحياز، نبعت من رغبة أكيدة لدى البلدان حديثة الاستقلال للابتعاد عن الحرب الباردة الدائرة بين المعسكرين وقد اضطرت هذه البلدان من جراء الوضع العالمي الذي وجدت نفسها فيه لأن تحدد سلوكها الذي يضمن مصالحها القومية، وكاد هذا الخيار في مرحلته الأولى أن يوجه سياسة العالم إلى حد بعيد، لولا أن منطق الصراع والاستقطاب وتفاعلات القوة والمصالح المشتركة المعقدة، كان أقوى من فلسفة ومبادئ عدم الانحياز. ولكن على الرغم من ذلك فقد أعطى مفهوم عدم الانحياز مجالا أرحب للمناورة في ظل تلك الظروف بشكل لم يكن ليوفره وجود علاقات طبيعية بين المعسكرين، خاصة في ظل ضعف القدرات الاقتصادية والسياسية للبلدان غير المنحازة.

- أفرزت دبلوماسية الأحلاف والتكتلات الدولية، ترتيبات على مستوى السياسة الخارجية للدولة، منها الأمن الجماعي وتوازن القوى الدولية، أثرت بشكل كبير في توازن النظام الدولي أيام الثنائية القطبية، وهذا التوازن كان مفروضا بناء على تنامي قوة الردع النووي المتبادل، لذلك كان نظام توازن القوى بين الطرفين، يستمد فعاليته من حقيقة استراتيجية هامة تتمثل في نجاح القوتين من تنمية قدراتهما النووية بشكل هائل، وعليه بقي نظام توازن القوى هو المهيمن على العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة.

- في الوقت الذي تلاشت فيه الأحلاف والتكتلات التي كانت تتمحور حول الاتحاد السوفياتي، وخسرت مضامينها في الدفاع الجماعي بعد نهاية الحرب الباردة وتصدع المعسكر الشيوعي، ما تزال الأحلاف والانحيازات إلى الولايات المتحدة الأمريكية قائمة، والأكثر من ذلك كله، أن حلف الأطلسي يشكل اليوم التحالف العسكري والسياسي الأقوى في العالم، بعد توسع عضوبته، وتعدد وظائفه، كنتيجة طبيعية للتحويلات الجذرية التي طرأت على الوضع الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.
- أن الشكل الجديد للصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة، يتمثل في محاولات الهيمنة على العالم الثالث، التي باتت تستقطب حيزا رئيسيا من السلوك السياسي والعسكري لدول المنظومة الرأسمالية العالمية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسعى من خلال الحلف الأطلسي إلى تعزيز هيمنتها في الحرب الاقتصادية الباردة الدائرة حاليا بين التكتلات الاقتصادية الكبرى، وتحقيق أقصى درجة ممكنة من الضبط والتحكم في النظام الدولي الجديد.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- المصادر:

- آلان تد: ديموقراطيات وديكتاتوريات سادت أوروبا والعالم (1919-1989م)، تر، مروان أبو حبيب، الحوار الثقافي، بيروت، لبنان، 2004.
- ريتشارد نيكسون: الحرب الحقيقية، تر: سهيل زكار، ط1، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، 1983.
- لويس شنايدر: العالم في القرن العشرين، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.
- هنري كيسنجر: الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا، تر: مالك فاضل البديري، دار الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1995.
- هنري كيسنجر: مذكرات، تر، عاطف أحمد عمران، ج1، دار الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2005.
- يوسف بروز تتيو: عدم الانحياز ضمير البشرية ومستقبلها، تر، ميلودي العزوزي، مؤسسة الصحافة والنشر (الاشتراكية فكرا وتطبيقا)، بلغراد، يوغسلافيا، 1979.

2- المراجع باللغة العربية:

- أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة الأمريكية والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 04، أبريل 1978.
- إدوارد كاردل، يوغسلافيا في العلاقات الدولية وفي حركة عدم الانحياز، تر، ميلودي العزوزي، مؤسسة الصحافة والنشر (الاشتراكية فكرا وتطبيقا)، بلغراد يوغسلافيا، 1980.
- إسماعيل صبري مقلد: الاستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الأبحاث العربية، ط2، بيروت، لبنان، 1985.

- أمين هويدي: التحولات الاستراتيجية الخطيرة (البيروسترويكيا وحرب الخليج الأولى)، دار الشروق، ط1، القاهرة، مصر، 1997.
- بيار ميكال: تاريخ العالم المعاصر (1945-1991م)، تر: يوسف ضومط، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1993.
- توماس بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط (1784-1975م)، تر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، دمشق، سوريا، 1975م.
- جمان حمدان: استراتيجية الاستعمار والتحرير، ط1، دار الشروق، بيروت، لبنان، 1983.
- جوزيف فرانكل: العلاقات الدولية، تر، عبد الرحمن القصيبي، ط2، مطبوعات تهامة، جدة، السعودية، 1984.
- خليل حسين: قضايا دولية معاصرة، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، لبنان، د.ت.
- رياض الصمد: العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج2، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1982.
- زيغبنيو بريجنسكي: الاختبار السيطرة على العالم أم قيادة العالم؟، تر، عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2004.
- سمعان بطرس فرح الله: العلاقات السياسية في القرن العشرين (1890-1917)، ج1، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 1980.
- سميح عبد الفتاح: انهيار الإمبراطورية السوفياتية، دار الشروق، عمان، الأردن، 1996.
- شريف جويد العلوان، سياسة عدم الانحياز وآفاق تطورها، الموسوعة الصغيرة رقم (94)، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، العراق، 1981.

- عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية الحديثة والمعاصرة (1815-1970م)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2004م.
- عبد الخالق عبد الله: العالم المعاصر والصراعات الدولية، الكتاب رقم 133 من سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، جانفي 1989.
- عبد العزيز نوار ومحمود محمد جمال الدين: تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن 16م إلى القرن 20م، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2005.
- عبد العظيم رمضان: تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د.ت.
- علي صبح: الصراع الدولي في نصف قرن (1945-1995)، ط2، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2006.
- عماد جاد: حلف شمال الأطلسي في بيئة أمنية مغايرة، ط2، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، 2010.
- فرانك دانيونوا: (CIA) حكاية سياسية 1947-2007، تر، عبير المنذر، دار الانتشار العربي، ط1، بيروت، لبنان، 2009.
- كاظم هاشم نعمة: حلف الأطلسي، ط1، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2003.
- ليلي مرسي وأحمد وهبان: حلف شمال الأطلسي (العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2001.
- مارتن غريفيتش، وتيري أوكلهان: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دار روتليدج، دبي، الإمارات العربية، 2008.

قائمة المصادر والمراجع

- مجموعة من المؤلفين الغربيين: قضايا عصرنا منذ 1945، تر، نور الدين حاطوم، دار الفكر، الكويت، 1972.
- محمد السيد سالم: تطور السياسة الدولية في القرن العشرين، ج2، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1982.
- محمد طه بدوي: مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، مصر، 1976.
- محمد عزيز شكري: الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، الكتاب رقم 07، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.
- محمد علي الفوري: العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
- ممدوح لختار وأحمد وهبان: التاريخ الدبلوماسي: العلاقات السياسية بين الدول الكبرى (1815-1991م)، قسم العلوم السياسية، الإسكندرية، مصر.
- ممدوح محمود مصطفى منصور: سياسات التحالف الدولي، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، مصر، 1997.
- وهيب أبي فاضل: موسوعة عالم التاريخ والحضارة، ج7، (العالم في النصف الثاني من القرن العشرين)، ط1، نوبليس، بيروت، لبنان، 2003.

3- المراجع باللغة الأجنبية:

- Andrew Butfoy : « Collective Security, Théory, Problems, and Reformulations », Australien Journal of international Affairs, Vol7, N°01, May 1993.
- Ernst B, Haas : The Balance of Power, World Politics, Vol5, N°4, July 1953.

- John S Panier : **American Foreign Policy Since World War**, Preager, New York, 1960.
- Joseph Dunner : **Dictionnaire of political science**, vision press, LTD, London.
- Merie, Marcel : **Sociologie des relations international**, Dalloz, Paris, 1982.

4-المجلات:

- أحمد إبراهيم حمود: حرب العراق وتحولات الفكر الاستراتيجي الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، العدد 153، 2003.
- إسماعيل صبري مقلد: تحركات العملاقين على طريق الوفاق، مجلة السياسة الدولية، العدد 39، جانفي 1975.
- إسماعيل صبري مقلد، عدم الانحياز بين الإيديولوجية والتطبيق، مجلة السياسة الدولية، العدد 45، جويلية، 1976.
- سعيد اللاوندي: أوروبا... أمريكا وإشكالية الهيمنة، مجلة السياسة الدولية، العدد 141، جويلية 2000.
- صفاء موسى: منظمة حلف شمال الأطلسي والأمن الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 106، أكتوبر 1991.
- علي عبد الصادق: الناتو والشرق الأوسط الكبير، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، 2006.
- كريم حجاج: تعاظم القوة (الأمن القومي وإدارة ترومان)، مجلة السياسة الدولية، العدد 115، الأهرام المصرية، جانفي 1994.
- محمد أسامة عبد العزيز: الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو، مجلة السياسة الدولية، العدد رقم 146، أكتوبر 2001، ص 211.

- محمد حسون: الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 02، 2010.
- محمود عزمي: الاتحاد السوفياتي تحت قيادة الاتحاد السوفياتي مجلة الفكر العربي الاستراتيجي، رقم 38، نوفمبر 1991.
- نزيهة الأفندي: رياح التغيير في العلاقات الأوروبية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 41، جويلية 1973.

5- الأطروحات:

- بلخير محمد: التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2003-2004م، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- تباري وهيبة: الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة

المحتوى

إهداء

تشكرات

مقدمة

أ

مدخل: الإطار النظري والمفاهيمي للأحلاف والتكتلات الدولية

- 9 المفهوم العام للأحلاف والتكتلات الدولية
- 9 الحلف (L'Alliance)
- 10 أسباب قيام الأحلاف
- 11 مفهوم الكتلة Bloc
- 12 الفرق بين الحف والكتلة

الفصل الأول: تطور العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

- 15 المبحث الأول: المتغيرات السياسية والدولية الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية
- 15 المطلب الأول: التوسع السوفييتي في أوروبا الشرقية
- 18 المطلب الثاني: الهيمنة الأمريكية على أوروبا الغربية
- 23 المبحث الثاني: تطور العلاقات الأمريكية-السوفياتية وقيام الحرب الباردة
- 25 المطلب الأول: استراتيجية الاتحاد السوفييتي وتشكيل الكتلة الشرقية
- 27 المطلب الثاني: استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وتشكيل الكتلة الغربية
- 31 استنتاجات الفصل

الفصل الثاني: نشأة الأحلاف والتكتلات في العلاقات الدولية الجديدة

- 33 المبحث الأول: نشأة الأحلاف العسكرية الدولية
- 33 المطلب الأول: الأحلاف العسكرية الغربية
- 33 1- حلف معاهدة شمال الأطلسي
- 35 2- حلف جنوب شرق آسيا (SEATO) South East Treat Organization

37	3-حلف بغداد (حلف المعاهدة المركزية) Central, Treaty Organization (CENTO)
39	المطلب الثاني: الأحلاف العسكرية الشرقية
39	1-حلف وارسو
41	2-التحالف السوفييتي الصيني
44	المبحث الثاني: ظهور التكتلات الدولية في العالم الثالث
44	المطلب الأول: كتلة عدم الانحياز ودوافع نشأتها
47	المطلب الثاني: استراتيجية كتلة عدم الانحياز
52	استنتاجات الفصل
	الفصل الثالث: دور الأحلاف والتكتلات الدولية في السياسة العالمية
54	المبحث الأول: أثر الأحلاف والتكتلات في العلاقات الدولية
54	المطلب الأول: الأحلاف والتكتلات الدولية وعلاقتها بالأمن الجماعي
58	المطلب الثاني: دور الأحلاف والتكتلات الدولية في تحقيق توازن القوى
63	المبحث الثاني: مصير الأحلاف والتكتلات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة
63	المطلب الأول: تصدع الأحلاف والتكتلات الشرقية
66	المطلب الثاني: توسع حلف الأطلسي وتطور وظائفه
67	1-استراتيجية الحلف التوسعية
69	2-الوظائف والأهداف الجديدة للحلف
70	الوظيفة السياسية
70	الوظيفة الاقتصادية
71	الوظيفة العسكرية
72	استنتاجات الفصل
74	خاتمة
78	قائمة المصادر والمراجع
85	فهرس المحتويات